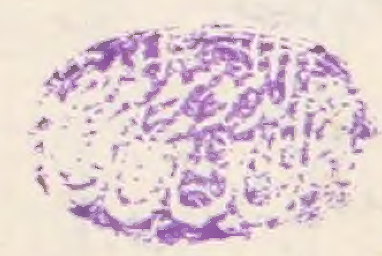
نصیحت

همیشه راه خدا را منظور بدار تا مطلب و مقصدی را که داری
از قرب جناب اقدس الهی باشد در انشاء الله خدا جمیع شعبان
نصیب کند ... اگر میان ... تردد باشی ...
خواهران ... دیگر رضای اهل دنیا البته ...
اختیار کن ...



ق ٤٠٥
٣٧٤

وقت الوضوء ... سبب الانقطاع عن الخلق ...



دعای حل المشکلات

اللهم

المسکلات

اللهم ... عالم السر ... الغیب

... علی حصص ...

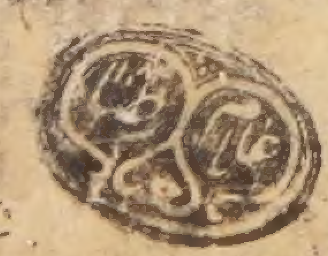
... الرحیم

... لهم دار السلام عند ربهم وهو ولیهم بما کانوا یعملون

یارب ز گناه زشت منفعلم

در قول بد و فعل بد خود خجلم

فیض بدلم ز عالم قدس رسان



تا محو شود خیال باطل ز دلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها
في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفع الله بها وسائر
المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل
اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته بحمده سبحانه بان جعله جزءا منها
هضما لنفسه بتخييل ان كتابه من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله
تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه
فقال **الكلمة** وهي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث
قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع
الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب ولبعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية يقال
هذا جنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة **لفظ** اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا
كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب او اضرب ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ
المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والحروف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
داخلة فيما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب خارجة بلفظ

فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
واللفظ به غير لازم لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب
بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد
ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو
اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريده عنه يخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع او لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
وبعض حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقي له
لمعنى او وضعها لغرض المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف
يصدق عليه انه وضع بعض الالفاظ لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد
وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس

اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
وابن الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه لتفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها وبمن التبعيض على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها همزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعيين معنى المستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على
معنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصية ليست شاملة لجميع افراد
الاسم لان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها
كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما
يختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور تقديرا

يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل الشارح عن ما هو المشهور عند الجمهور

من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو

ان تعرف احوال اواخر الكلم في التركيب لمن لم يتتبع لغة العرب احكامها بالسماع

فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فايدة له معتد بها في معرفة

اصطلاحاتهم فالمهم من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

ليجعل آخره مختلفا فينطق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو

كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا

بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي

ان يعرف ولا يغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف

وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب

ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف

آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان تتبدل صفة بصفة آخر

حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها

بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا وان

صار زيدا فان الحال في زيد في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان

آخر المعرب لم يختلف باختلافه **لفظا او تقديرا** نصب على التمييز اي يختلف آخره لفظا

او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف

لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا في قولك

جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانه اصله فتى وفتيا وبفتى فقلبت

الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون

حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت

وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه

ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الباء علامة النصب

بعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف

العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب وللتي الحول الجمع

اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء

ويعرف عليه الاعراب من هناك حروف الاعراب بدخول العامل فقد ثبت هذا الحكم

آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد

فيه فان للمعرب احكاما كثيرة ولم يذكر ههنا ويكون هذا الحكم ايضا من هذا القبيل

الا ان هذا الحكم لما هو من هذا القبيل لا يكون من خواص الشاملة **الاعراب ما** اي حركة

او حرف **اختلف آخره** اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة **به** اي

بتلك الحركة او الحرف وقد يراد بما الموصولة الحركة والحرف لا يرد ما في المغني

ولو القيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله فان المتبادر منه السبب

السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة
نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب فضم
اليه **ليدل على المعاني المعتورة عليه** وكان نادرا هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام قيد متعلق
بقوله يختلف اخره يعني يختلف اخره ليدل الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل علة اي على المعرب
على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا
اي اخذت جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على
الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير
مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
في اخر المعرب فوضع الاعراب الدال على تلك المعاني وضعا بحيث يختلف اخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني واما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى
والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال
عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب

يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني
ببعض اخر **وانواعه** اي انواع اعراب الاسم ثلثة **رفع ونصب وجر** هذه الاسماء
الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضم والفتح والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات
الاعرابية على قلة **فالرفع** حركة كان او حرفا **علم الفاعلية** اي علامة كون الشيء
فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا **علم المفعولية** اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات به **والجر** حركة كان او حرفا **علم الاضافة** اي علامة كون
الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدر المبني للفاعل والمفعول
المصدر به اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما خص الفاعل بالرفع والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له **العامل** لفظيا كان او معنويا **ما به يتقوم** اي يحصل
معنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية **للاعراب** ففي جاء
زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت
زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها

وفي مررت بزيد البا عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر
علامتها فالمفرد المنصرف اي اسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا
غير منصرف كزيد ورجل وكذا في جمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه
سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على
الاصل من جهتين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة واذا
كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في احوال الثلث والاعراب
فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع
والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني
مثل جاني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم وهو ما يكون
بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع
المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاني مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكره كقولك جاني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لانهم اقرب المرءة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك

والهن

9

نحو مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت اليا في الياء وكسر ما قبل اليا فلم يبق علامة
الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا لحذا حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج اليا عن حقيقتها فان الياء المدغم فيه ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاني ابو القوم ورايت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما
عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب
التقديري واللفظي عرف غير المنصرف والكنه بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
معرب فيه علتان او ثنتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثر يجيء
ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك العلل التسع تقوم هذه
الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد
يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطفه ثم على
ما بين العلتين من الواو والثم لحفظ الاجتماع على الوزن والنون زايدة من قبلها الف

ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب على انه
حال في المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف عطف على الظرف اعني
من قبلها او مبتداء وخبره الظرف المقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف مع النون ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون زايدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في ذا الوصف فهم
زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما
في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني
ان ذكر العلل التسع بصورة النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة
علة على قول ما تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في التحقيق اثنان منها لا واحد والقول بانها
تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها التسعة وقال بعضهم اثنان
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب
الثلث ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي
وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر

المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه
ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل و
اخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الكسر المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي
هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع للموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان
لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
المزيدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرع الوزن
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعل في حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع
من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن الحروف السلاسة اما الاول
فكقول الشاعر صبت علي مصايب لو انها صبت على الايام صرن لياليا

واما الثاني فكقوله ٭ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ٭ هو المسك ما كررته يتضوع ٭

فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج

عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري

فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز

عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله ٭ سلام

على خير الانام وسيده ٭ حبيب اله العالمين محمد ٭ بشير نذير هاشمي مكرم ٭ عطوف

رؤوف من يسمى باحمد ٭ فانه لو قال باحمدَ لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان

حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير

المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم

وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلاً واغلالاً حيث صرف سلاسلا لتناسب

المنصرف الذي يليه اعني اغلالاً واغلالا فقوله مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف

والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة

التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما

مقام العلتين بتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه

الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف

والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه

٭ هو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما

لان تاء التانيث الكلمة وضعا للايفاء فانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء

حمر فيحصل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار بمنزلة التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر

والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي

فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه اي خروج الاسم

اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة

ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغ المصدر ليست صيغة المشتقات

فباضافة الصيغ الى ضمير الاسم خرجت المشتقات عنها وان المتبادر من خروجه عن

صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض

بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست

باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة

للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة

كما كانت الاولى داخلة تحته خرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة

فلا نم انها لم تخرج عن الصيغ الاصلية فان الظاهر مثل اقوس وانيب المجموع

مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما هو جمع القوس والناب ابتداء

على اقوس وانيب على خلاف القياس غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب

واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء

عما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تمييز العدل عن ساير العدل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا
بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
الركيكة واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر
غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا
الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا
للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر
ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق العدل بدون اعتبار
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل عليه غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل المحقق المعدول فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه
خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا
كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما

١٢

مكرر فهو ثلثة ثلاثة وكذا الحال في احاد وموحد وثنا ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع
صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العارضية التي
كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع
اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى
معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول من احدها ثم قال بعضهم انه معدول عما فيه اللام
اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من واما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو قبل
ويا ايتهم بعدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد
الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء
افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى
وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل واحد السببين
فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في التأكيد
اسما وفي الجمع ولهذا احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاينق واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما

فيهما كالاثنا والاثنين كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على آحاد او اوس فلا شذوذ
في هذه الجمعية لا قاعدة للاسم المخرج تسلم من مخالفتها الشذوذ دون ان يحكم
فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او مقدرا اى حروفا
كائنا عن اصلها مقدر معروض كون الداعي الى تقديره وقصد منع الصرف لا غير
نحو عمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن
فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدل عنهما الى عمر وزفر وباب قطام المعدول عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو
على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها
مبنية ليس فيها الا السببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبر فيها العدل ليحصل فيها سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء
اعتبر فيما عداه وجعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم
الاحتياج اليه فهو سبب منع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما
هو للحمل على نظايره لا للاحتياج في منع الصرف وبهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل ليحصل سبب منع الصرف واما في باب
تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم الاكثرون منهم فان الا

منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها ليحصل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما
في المثال المذكور فانه لما اجري صفة على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الا
عداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا وصف عرض له في الا
ستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا ما لا الصرف
العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله شرطه اى شرط الوصف في سببية منع
ان يكون وصفا في الاصل اى في اصل الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان
تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية او زالت عنه
بالغلبة بان يخرج عن سببية منع الصرف فلذلك اى غلبة الاسمية على الوصفية
وفي الغلبة تخصيصا ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى
القرينة فلذلك المذكور من اشتراط الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف اربع لعدم
اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم

مضره الغلبة سود ونمر حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد
فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع
اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء
الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما
للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل اعني القوة واخيل للطائر اي لطائر
ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي اي الحاصل
بالتاء فانه لا اشتراط له شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير
التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانه اي التأنيث اللفظي بالتاء شرط
لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار
اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف

احد امور ثلاثة الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تأثير المؤنث المعنوي احد امور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة
عن الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره ولبين ثقل الاخر
ظاهر وكذلك العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء
شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني امور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي وشرط تحتم تأثيره وهو الزيادة
على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة
فان سمي به اي المؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاث
لان حرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي زال بالعلمية
للمذكر من ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال
تأنيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهرت التاء
المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة لحلا عقرب فانه اذا صغر يقال
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل

امتنع صرفه للعلمية والتانيث المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو
وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف
ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا توجد الا في
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكمه كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما
وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية
اي تكون منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه
قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرط التلا
يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية فلا تصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي مثل لجام لا يمنع صرفه لعدم العلمية في العجمية وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض

الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى شرط الثاني
فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمية
سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فان له علامة مقدرة يظهر في بعض تصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر
مع السكون الاوسط وان لا يعتبر فلذا قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور
مع سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها التقوية بسبب اخر اعتبار
سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما
لوجود الشرط الثاني فيهما فان شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم تحرك على الثلاثة
وانما خص تفريع الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب
ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان
كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى وهذا
مرة دیگری

سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المعتبر الصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع
ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لكون صيغته
مصونة عن قبول التغير فتوش نحو فرازنة منقلبة تاء التانيث حال الوقف هاء والمراد بها
تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حال الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغير تاء لانها لو كانت معها كانت على زنة المفرد كفرازنة فانها على
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتور ولا حاجة الى
اخراج نحو مدايني فانه مفرد ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مداين وهو لفظ
آخر فخرج فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فيمتنع صرفه
لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد
الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن وفرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء منصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية

لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي
به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس
فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا على تقدير غير موثرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او
مونثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون
اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
في الجمعية سراويل هذا جواب عن سوال مقدر تقريره اي يقال قد تفصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه
لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا
لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع
قلت فيه في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في
منع الصرف على موازنة اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه
في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب
حقيقة او حكما

عن تميم الجموعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو محمول على الموازن قيل
هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس على الواحد والكثير لكنه جمع
بالتقدير او فرضا فانه لما وجد ما غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا
الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص
على فواعل ياؤه كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي حالتي الرفع
والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه
تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما
في حالة النصب فالياء متحركة لا مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة
النصب لان الاسم غير المنصرف للجمع مع صيغة منتهى الجموع فحكم حالتي الرفع والجر
فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان جوار اسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعدها فاصل جوار في قولك جاءني جوار بالضم والتنوين بناء على ان
الاعلال في الاسم المنصرف فبني على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع

سلام بكسر السين جمع سلمة وهي الحجر وكلام ايضا بكسر الكاف وهي الجرح كذا في الصحاح

فهو بعد الاعلال اسم منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال لكن
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه
تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة وعن حركتها
هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه
اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
والفتحة خفيفة فلم يقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة
بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار فعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليامن من
الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان
الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني
منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المحكيات تابط
شرا لانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان انتسبها اما هي لدلالتها
على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا

من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب وان قلت
كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر
علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكرها لندرتها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب البلدة جعلا اسما
واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية واسنادية او غيرهما الالف
والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف
الزوائد ويسميان مضارعتين اي المضارعتين لالفي التأنيث في منع دخول التاء
عليهما واختلف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما
للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني انهما ان
كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يلاحظ
مع ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يلاحظ كاحمر وضارب
ومضروب والاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى
لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما
من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في منعه
من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فتتحقق مشابهتهما

التأنيث ... او صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه لتبقى مشابهتهما لالفي
التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فتبقى مشابهتهما
لالفي التأنيث على حالهما ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن
في انه منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تع
لا يطلق على غيره تع لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى وهذا اذا كان ندمان بمعنى المنادم وهو ما
~~اذا كان ندمان بمعنى النديم~~ واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من
اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل لابد من احد الامرين
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من
الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما للفرس وكذلك بذر وعثر لموضع وخضم لرجل ... فعال نقلت الى الاسمية

١٨

وأما نحو بقم اسما للصبغ معروف وهو العندم وشلم علما للموضع بالشام فهو
من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص مثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى
منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف
اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال
كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء
لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار والذي
امتنع من الصرف لاجله نحو يرد علما لربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا
يكون قياسا ولا اسود فان لحوق التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي
من اجل اشتراط عدم قبول التاء وقع اخيل عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لحي يعملة للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف اما بالسببية
المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما اجتمع الى التانيث او صيغة منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد

١٩

من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا اخر فانه اريد المسمى بزيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه نحو لقولهم لكل فرعون موسى اي لكل
مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق
من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما هي اي سبب الذي هي اي العلمية شرط
فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في
ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاسماء الذي فيه مجموع هذين الشيئين وهما احدهما
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر بقي الاسم المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بالتنكير والسبب الآخر
المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
او على سبب فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على
قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل

مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجي بالفتحتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل كان تحقيقا وتقديرا المحتاج وزن الفعل وانت قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهي العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا و المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في مثل احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصف فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير

لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شايبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم فيه من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير اعتبارها في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اجتماع

المصنف يعني الوصفية والعلمية فالعلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية المحققة والعلمية لان الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية مع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الجر قد يكون بالفتح ولا بقوله ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كانت لمشابهته الفعل ثم ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة فقويت جهة الاسمية فرجع الى اصليه الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام و الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الحرف ومنهم

من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما وبقيت الاخرى فكتقيه كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في لحم نفيت علتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به الغير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات المذكور من الخيل وجمال سحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد بالاشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف تحقق الرفع ثم عد الرفع المحلي وهو بحث منا عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا

لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه

يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه

الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم

اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع

الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع

بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل

مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم ويحترز به عن نحو زيد فى زيد

ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه فى الحقيقة

لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم

خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء

نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقدم نوعه

وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به

اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به

ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز

بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول

والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كما

واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل

يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل

مثل ابوه فى زيد قائم ابوه وهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى

الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى فعله المسند اليه

اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل

لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى

اربع حركات فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم

الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو

زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز

وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز حتما فالاخفش وابن جنى ومستندهما

فى ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عنى عدى ابن حاتم ❊ جزاء الكلاب العاويات

وقد فعل ❊ واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة

الكلام وبانه لا نم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل

اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول

بالوضع لفظا اى فى اللفظ المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول

المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا

ان يطلق على ما وضع بازاء شيء عليه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او
معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن
الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا
او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على
المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فليتحرز
عن الالتباس نحو ضرب موسى عيسى واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافات الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم
المفعول على الفاعل مع الانفصال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل على المفعول لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها

وانما قلنا ان الظاهر معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا
الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الاخر وهو بين خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان
الحصر ههنا في جزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا
اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع
اى الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او
وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد او
اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل
غير ضمير متصل به نحو ما ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير
الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول
به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافات الاتصال الانفصال بتوسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل الواقع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا للسؤال المحقق

لمن قال من قام سائلا عن من يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف
قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد
جزئيها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل
وهو فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع على البنا بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد ضارع على البنا للفاعل ونصب
يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصما لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما
تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما
مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف فعل الرافع للفاعل القرينة دالة على تعيينه
وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى فى كل
موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون

حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير
الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول
حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا
دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد
فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال
لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذا
التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان
التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو
الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم
او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحيث يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل
واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل

الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا اذ حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى
لانه يفيد نفي الفعل عن فاعله والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خص بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف واما على مذهب
الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما لا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في
الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما
ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية
الظ ومفعولية اسم الظ فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وهذا
ثالث الاقسام للتنازع بل هو مرجع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظ والاخر مفعوليته

الفعلين في هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثال القسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا وضربت واكرمني زيدا وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر فيه واقعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر
استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
اليه في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شيء
مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين
بعد

وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وحذفه اي اعمال الفعل الثاني مع
اقتضاء الفعل الاول الفاعل حذرا للمحذور فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما
هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرمهما الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك
الرافعين او اضماره بعد اللفظ كما في صورة تاخير التنازع تقول ضربني واكرمني
زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وهذه الرواية غير مشهورة عنه وحذفت
الفضلة تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر
ان استغني عنه اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو
مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد
اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على
المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني

مغاير

مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الضعيف المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنيه وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس
الذي هو افصح الشعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال قوله
جواب لما

امرؤ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس بنحو اي من باب التنازع

لليخ على تقدير كل من كفاني ولم اطلب قليل من المال لاستلزامه عدم السعي

لادني معيشة وانتفا كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك

لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا

والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب

الملك والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك

المجد المؤثل امثالي فيستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادني معيشة ولا يكفي قليل

من المال لكني طلبت المجد الاصيل الثابت واعني له مفعول ما لم يسم فاعله اي

مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يفرق منه

كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه

بعض النحاة فاعلا هو كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى

المفعول لملابسة كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه

اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول

ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير

صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيهما واما مثل

افتعل وانفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها

ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول

الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه

مسندا ومسندا اليه معا مع كونه كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب

زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث

من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا

والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار

بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضربت للتاديب والمفعول معه كذلك اي

كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث

من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما

المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف ودليل

الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه

واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع

الفاعل تعين اي المفعول به اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف

تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن

تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول

ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير

ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف

الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص

اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فذاك جار ومجرور نحو سير بالفعل عن الفاعل اقيم مقام
مثلها ان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعل بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم
لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسم ان وكان وكان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وعن ثاني قسمي المبتدأ الخارج
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح ولا يستحسن ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند

الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل
بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي في الجملة ولو كان فاعلا لكونه كالجزء
منه رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله
أراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع
لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لمظهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم
مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مفردا مذكورا بعدها
نحو قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او
مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ
وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه فههنا ثلاث صور احديها اقائمان الزيدان وتعين ح
كون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقام الزيدان
وتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم
زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
المجرد المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند اي ما يقع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغايرة
المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان
تقول المراد المسند به الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجع الى
المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغايرة
للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال
بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء وقال اخرون كل واحد من المبتداء
والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي واصله
اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان
المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم
اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع
كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة
وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلق المبهم
الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الا

بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص في بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره
ومثل قولك احد الرجلين في الدار فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي
الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة
ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بتخصيص الفاعل الشبيه به اذ معناه في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت
رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان اهر الكلب بالنباح
المعنى قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو وانما
للهر لنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر
فبتقدير وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا
يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثله قولك سلام عليك لتخصيصه

ينسب الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلام اى سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على
ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة جدا
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان
يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما
سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير
الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال **والخبر قد يكون جملة** اسمية
مثل زيد ابوه قائم وفعلية **مثل زيد قام ابوه** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا **من عائد** يربطها به وذلك العائد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر
في موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر مفسرا للمبتدا نحو قل هو الله
احد **وقد يحذف العائد** اذا كان ضميرا وثمة قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان
بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون **على انه** اى الخبر الواقع ظرفا **مقدر** اى

ماول

ماول **بجملة** بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصح مفردا
ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر
الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار اليه بقوله **واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام** اى على معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة **مثل**
من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه
أهذا ابوك ام ذاك او ابوك غيره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام
او كانا اى المبتدا والخبر **معرفتين** متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق **او كانا**
متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك
لوجب تقديمه **مثل افضل مني افضل منك** رفعا للاشتباه **او كان الخبر**
فعلا له اى للمبتدا احترز به عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقدم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل زيد قام**
وجب تقديمه اى تقدم المبتدا على الخبر في هذه الصورة اما في صورة الاول

فيما ذكرنا وأما في صورة الاخير فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل
مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن
الفاعل او كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير اي على قول من يجوز كون الف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند او اذا تضمن الخبر المفرد
اي الذي ليس بجملة صورة سواء كانت بحسب الحقيقة جملة او غير جملة المعنى الكلام
اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة
وان قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا صورة و حقيقة على التقديرين ليس بجملة
صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاء خبره صدارة ماله
صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المصحح له اي للمبتدأ من
حيث انه مبتدأ بتقدمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار
تخصيص المبتدأ بتقدمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان
المتعلق بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له ضمير يمتنع معها تقدمه على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله

٣١

مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة [illegible] والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان
الخبر خبر ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم
وقد يتقدم اي تقدم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم
وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو
حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز ففي هذه الصورة ترك العطف
اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان
يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد مع العاطف لا خفاء
فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر
بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية
الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيه المبتدأ الشرط في سببيته
للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى

مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد دلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية ما ولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني فله درهم هذا مثال
للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
وامامثال الاسم الموصول المذكور فقوله تع ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل ومثل كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم

فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من الحروف المشبهة بالفعل مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف في الواقع فيهما والحق بهما
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عند لانها لا تخرج الكلام عن خبريته
الى الانشائية ولقوله تع ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم
فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله
وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا اساس لهما القران
وكلام الفصحاء فاير لا على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء على الخبر قوله تع واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد واما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة
فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتداء

المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف
الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود للمستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية لا تعيين الناظرون ويترقبونه كما يراه واما اتيانه بالقسم فجري على عادة المستهلين
غالباً ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازاً اي
حذفاً لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازاً في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد
مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوباً
اي حذفاً واجباً فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره
اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد
لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان امتناع الشيء لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام قيام مقامه هذا اذا كان خاصاً لا يجب حذفه كما في قوله ولو
لا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال
الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي
الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدراً صورةً او تأويلاً

منسوباً الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافاً
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلاً وضربي زيداً قائماً واكثر شربي السويق
ملتوتاً واخطب ما يكون الامير قائماً وذهب البصريون الى ان تقديره ضربي
زيداً حاصل اذا كان قائماً فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف بعد
عندك فبقي اذا كان قائماً ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضي رد ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيداً قائماً اذا الد
الحال عن المفعول وضربي زيداً ملابسني قائماً اذا كان الحال عن الفاعل او
ثم نقول حذف المفعول الذي هو الحال فبقي ضربي زيداً ملابسني قائماً ويجوز
حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائماً زيد اي ضربته ثم
حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه
كما تقول راشداً مهدياً اي سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكون مستريحين
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً ثابت
بجعل قائماً من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير ساد مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر
الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيداً ضربه قائماً

وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف مقامه في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك بقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان وليت ولكن ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما عملت عمله رفعا ونصبا مثل هو اي خبر ان واخواتها المسند بعد دخول هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لابراز اثرها فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف

ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرا جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك للتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم

مثلا النفي القيام عن الرجل لا النفي الرجل نفسه هو مجرد الى شيء آخر هذا شامل لخبر

المبتداء وخبر كان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخولها فخرج به ساير الا

خبار والمراد بدخولها ما عرفت في ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه

نحو لا غلام رجل ظريف واما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال

حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب

ارتفاع صفة على ما هو الظاهر فيها اى في الدار صفة بخلاف خبر بعد خبر لا ظر

ظريف ولا حال لان الظرف فلا يتقيد بالظرف ونحوه واما اتى به لئلا يلزم الكذ

بنفي الظرف في كل غلام رجل ويكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف

خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل الدال النفي عليه

نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر

في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه لا لفظا ولا تقديرا

فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا احتياج الى تقدير خبرها

وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في لا رجل قايم على الصفة دون الخبر

اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا

يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولها

خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول فلا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم

نحو ما زيد عالما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة

بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون

لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا

قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا اى عمل ليس

لا دون ما قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال وليس لا

كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو

قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس

لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز في ما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت

اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه

بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ

من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة

النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في

المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي

الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين

فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة

اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف

المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا التقييد بواحدة

منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعل

والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم وشرف شرفة و انما زيد لفظ الاسم لان فعل الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد بان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربت تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في قولك نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وهو يكون المفعول المطلق للتاكيد الا لم يكن

في مفهومه زيادة على ما يفهم عن العامل وللنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له تعرف بها سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا

فيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان
ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف سماعا انما هو فيما
استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا بعلم له ضابطه كلية يحذف
معه الفعل وذلك في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع
اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
سير الا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه نحو ما
الاسير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا
اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا ما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد
مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع
موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو غير المبتدا و الى ما هو نفسه
او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا ما وقع بعد معنى النفي

وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا اسيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول
وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فتفصل الله سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق
وقع تشبيها اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت
حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق احترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب
صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد
فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت

وهي مشتملة على الاسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في له نحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ
الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له
علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا احتمال له سواه ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تأكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
وذاته لا امرا مغايرا ولو باعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره
لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا المفعول المطلق
تأكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث يحتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال
فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه
انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد من تتميم هذه القاعدة من زيد

الاضافة اي شيء مضافا الى الفاعل والمفعول لتلبين ومثل قوله تعالى فارجع
البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف نحو لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك
ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
ورد الى الثلاثي المجرد بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر
اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادين بعد اسعاد بمعنى اعينك
لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما ذكر في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان
المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم

في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر **نحو ضربت زيدا** فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر
اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم **وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل** فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه
الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن
تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف
لسانك **وقد يحذف الفعل** العامل في المفعول به **لقيام قرينة** مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي
هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية **ووجوبا**
في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى
هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع الاربعة **سماعي** اي مقصور على
السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه **وانتهوا خيرا لكم** اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد **واهلا وسهلا** اي اتيت اهلا اي مكانا
ما هو لك معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
الموضع **الثاني** من تلك المواضع الاربعة **المنادى وهو المطلوب اقباله**

اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او
حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية
النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
بحرف بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع عليه
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فيخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال
بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فاه لا ولى ادخاله تحت المنادى كما فعله
صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه انه داخل في المنادى **بحرف نائب**
مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو
يقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب
لفظية نحو يا زيد وتقديريا بان تكون الته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف وللنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النايب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر يا زيد واصله ادعو زيدا فحذف
الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته

وعند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا
واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب المذكورة كلها مثل
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئي الجملة اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى
اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة الى
النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به
اي على الضمة والالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
ابدا نعت لمسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا
شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او
بعده وانما بني المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذه الكاف كالكاف في ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى
الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني كيا زيد ويا زيدان مثال
لما هو مبني على الضم وهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء

ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر
المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت الاستغاثة به وهي لام
التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو
يا لزيد وانما فتحت لئلا تلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير
التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح
لام المعطوف نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى
بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلما اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد اسم
فاعل استغيث بالمهدد اسم المفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم حضوره
وكان المتعجب استغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه وجبت

عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء وياللدواهي ليس الماء وللدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويبنى اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الالف اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما نحو يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وبما غيره مخبر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا او لا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا قيد لنصب رجلا لا لتقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حين اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال

يسهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها لما سوى المستغاث ثم فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا لا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من تاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك

والمعطوف يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء يرفع حملا على لفظه الظاهر والمقدر لان بناء المنادى المبني عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظ وينصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية بادعو مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضم او ما يقوم مقامها ولكن لما لم تباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه

مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا الا ان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل اي هو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم لكونه منادى مفردا فلان الكلام تحته واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني

عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن
مجرداً عن البناء او ملحوقاً بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافاً اي
حال كون ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما
عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته
الاصلية لكونه مفعولاً به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل
مثل يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معاً والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب لانه اي
الرجل هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة
البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هناك بل يخرج
صفة الاسم المبهم من تلك القاعدة وتوابعه اي توابع الرجل عطف على الرجل اي والتزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى

للمبني وقالوا يا الله بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومها الكلمة ... يا الله
لان اصل الله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال وحده واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن
ليست عوضاً عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان
اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضاً عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكم عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تكسبان شراً لانتفاء الامرين كليهما حكموا
بالشذوذ او بضرورة اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب يكون فيه
المنادى المفرد المعرف صورة وولي ذلك الاسم مجرور بالاضافة في الاول الضم
والنصب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر
والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح لامكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم

بتم عدی ففتح اتباعا للنصب کما فی یا زید بن عمرو وتعين النصب فی الثانی لانه اما

تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البیت یا تیم تیم عدی لا ابا لکم لا یلقینکم فی سوءة

عمر البیت لجریر حین اراد عمر التیمی الشاعر ان یهجوه فقال جریر خطابا لبنی تیم لا تترکوا

عمر ان یهجونی فیلقینکم فی سوءة عمر ای مکروه من قبلی یعنی بهجائه ایاهم والمنادی

المضاف الی یاء المتکلم وجوه اربعة فتح الیاء مثل یا غلامی وسکونها مثل یا غلامی و

اسقاط الیاء اکتفاء بالکسرة اذا کان قبلها کسرة احترازا عن نحو یا فتای

مثل یا غلام وقلبها الفا مثل یا غلاما وهذان الوجهان یقعان غالبا فی النداء

لان النداء موضع تخفیف لان المقصود غیره فیقصد الفراغ من النداء

لیتخلص الی المقصود من الکلام فخفف یا غلامی بوجهین حذف الیاء وابقاء الکسرة

دلیلا علیه وقلب الیاء الفا لان الالف والفتح اخف من الیاء والکسرة وهما

ای هذان الوجهان وان کانا واقعین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم لکن لا

یقعان فی کل منادی کذلک بل فیما غلب علیه الاضافة الی یاء المتکلم واشتهر بها

لیدل الشهرة علی الیاء المغیرة بالحذف والقلب فلا تقول یا عدو ویا عدوا

وقد جاء شاذا فی المنادی یا غلام بالفتح اکتفاء بالفتحة عن الالف ویکون

المنادی المضاف الی یاء المتکلم بالهاء فی هذه الوجوه کلها وقفا ای فی حال الوقف

تقول یا غلامیه یا غلامه ویا غلامه ویا غلاماه فرقا بین الوقف والوصل وقالوا

ای العرب فی محاوراتهم یا ابی ویا امی علی الوجوه الاربعة کسائر ما اضیف الی

یاء المتکلم مع وجه آخر زاید علیها لکثرة استعمال ندائهما فی کلامهم کما اشار الیها

بقولهم یا ابت ویا امت ای قالوا یا ابت ویا امت ایضا بابدال الیاء بالتاء

فتحا وکسرا ای حال کون التاء مفتوحة علی وفق حرکة الیاء او مکسورة للمناسبة

الیاء وقد جاء الضم ایضا نحو یا ابت ویا امت لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم تدخل

للنقل وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف بعد التاء جمعا بین العوضین ای الیاء

ثم قالوا یا ابتی ویا امتی احترازا عن الجمع بین العوض والمعوض عنه فانه غیر جایز

وقالوا یابن ام ویابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الی الام والعم ای لا یقال

یابن اخی ویابن خالی بالنظر الی الابن ایضا فانهم یقولون بنت ام وبنت عم علی

الوجوه الاربعة مثل یا غلامی وقالوا یابن امی یابن عمی بفتح الیاء وسکونها

ویابن ام ویابن عم بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویابن اما ویابن عما بابدال

الیاء الفا وقالوا بزیادة وجه آخر فی المضاف الی یاء المتکلم یابن ام ویابن عم

بحذف الالف والاکتفاء بالفتح لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف

ولما کان من خصایص النداء الترخیم شرع فی بیانه فقال ترخیم المنادی جائز

ای واقع فی سعة الکلام من غیر ضرورة شعریة دعت الیه وان کان فی غیره لضرورة

فبالطریق الاولی وهو فی غیره ای غیر المنادی واقع ضرورة ای لضرورة شعریة

داعیة الیه لا فی سعة الکلام وهو ای ترخیم المنادی حذف فی آخره ای فی آخر

المنادی تخفیفا ای لمجرد التخفیف لا لعلة اخری مقتضیة الی الحذف المستلزم

للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم
غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على
التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني
امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه
المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف في الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا
الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وان لا يكون مستغاثا لانه مجرور باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء
وهو من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل
في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه
زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد
الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف
لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون
فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلاثة لا يلزم نقص الاسم من اقل

ابنية المعرب بلا علة موجبة له اسما متلبسا بتاء التانيث و
ان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التا على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء
نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التا كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير
ضرورة منادى لم تستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا
صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان
شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره
اي اخر المنادى زيادتان كاينتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا
معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان اليا والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيد
تاء التانيث فلم يحذف فيهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون
ح من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي
الى الذهن لان الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه سعلاة لان الالف
الالف وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل نحو مرمي ومدعو وان
الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي واو او ياء ساكنة حركة
ما قبلها من جنسها والمراد به المدة الزايدة المتبادرة الى الذهن لغلبتها وكثرتها

فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما قبل
اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم
من حذف حرفين منه عدم بقاءه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في
زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتين لان
بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا
كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة كما زيدتا معا حذفتا معا
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته صار الى حذفه المدة الزايدة
لئلا يرد للمثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة
لنزوله بمنزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت منزلة الجز
وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد
لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في
يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت
جميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد

فتحة

٤٦

فتحة ويجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما
براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه
لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الا
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير
المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو
المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا والمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كا
الميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد
المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه
ووا ويلاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف
يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اى مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه

في المندوبة

في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوع
على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
و جاز زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف
مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة
غلام مخاطبين اثنين و جاز لك الها اي الحاقها بعده للثبات في حالة الوقف
لبيانها ولا يندب من قسم المندوب للتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي
اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال واز جلاه
اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص لينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه يجئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجئ بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز وا زيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه جوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة

وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه
من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال
واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز حذف حرف
النداء اذا كان مقارنا لاسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء
العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا
من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن
النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي ذا وصف
بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام ايها ... نحو
اي يا ايهذا الرجل فانه يجوز الحذف من اي هذا ان لم يوصف بذي
اللام والمضاف اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول
نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداءها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر

صبحا يا ليل فحذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا وقال امراة امرء القيس حين كربته في اصبح مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق تخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذ وذا في اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء عن اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل انهم رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر الناصب له على شريطة التفسير والشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيد عمرو

ضربه وزيد انت ضاربه شغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم حاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر حتى لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالث اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابع اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور تقدير الا تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال الفعل المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه لابسته للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه
الامثلة بفعل يفسره ما بعده يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني
مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او
النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال
ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود
[illegible] التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى ترجح
الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من جانب
ولكن كون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب

كلما

كلما الداخل على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل
عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان العطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم
مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايض وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار فيه النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير
الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على
الجملة الاسمية غالبا وما وقع في كتب الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار
النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هي فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني
ما ولا وان ليس لم ولما ولن هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع والابتداء
معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته
الاتاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال بعد حرف الاستفهام

لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من اكرمته ولم يقل بهمزة الاستفهام
ليشمل مثل ءزيدا ضربته فانه يجوز ان يستقبح النحاة لاقتضاء هل
الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر
والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهي في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي
التبس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة
بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فانا يعلم انه خبر عن الاسم الذي
كون في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى
المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبر الكان موافقا للنصب اداء المقصود

لكن خيف لبس بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا
انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران
اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا
اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
فالوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قلت ليس كلامه من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينها اذ الكبرى الصغرى غير
مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا
ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق اختيار الرفع مع غير
الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو
الا وهلا ولولا ولوما وانما يجب نصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل

لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته مثال لحرف الشرط الا زيدا تضربه مثال لحرف التحضيض ليس الا زيدا تضربه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع اسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يحتمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه نحو الاتحاد مما ذكر به مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر الكائن متعلقا بفعلوا فسد المعنى بان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء

مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا بتقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها واعلم انه قد يتوهم ان الاسم المذكور اذا كان المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما اخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما يتحمل لاخراجه عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط الدالة على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا اي وان لم يكن كذلك فجملتان مستقلتان اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله تعالى

فاجلدوا جملة بانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايض للسببية اي ان ثبت
زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء
بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين بل ضف فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار
ح فيها النصب واختيار النصب لا القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف فعله لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تحذير شيء عن شيء وتبعيده منه وفي الاصطلاح
النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر
ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا
على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في
للعطف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام
معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول
اشعارا بانه محذر منه للمحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والا
من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا و

التحذير

حذف الارنب عن نفسك وعلى تقدير ان المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف عن نفسك تحذيرا منهما لا الحذر
والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر
نحو بعد ونقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق
ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد
من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فان اياه تحذير واياه حيث
بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول
في النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر
قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا

ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد و
فعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد ونسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة
التي تعمل فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ويفسّر
اي المفعول فيه بمبهم بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اى سرت يوم الجمعة بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله
اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل اذ الفعل مطلقا
او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز
عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور

في التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذى ضربته لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير
داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له
عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا
ضربت تاديبا وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاديبا وقيل نوع
لا يدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاديبا وقيل الحال بالظرف جئتك معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج من حقيقتها وشرط نصبه
اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك
جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في
المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا
يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تع خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله

شكسته بين از ترس الله
يهودى
اى بواسطه ظلم الذين صاروا يهودا

عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير
اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى
تقدير اللام فيجوز حذفها فيها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الحدث الذي علل وفاعل
عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل
المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان
الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان
الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء
للصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا
له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه والمفعول في وقوع الفعل عليه
فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور
المجرور

راجع الى اللام واعتذر عن نصبه ما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الذي ذكره شريف جدا وقيل الوجه
ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه
الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام
الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم
يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو
احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق
بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافاده ايا ما سواء كان
ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي
معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له
في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واشبهها واو العطف التي فيها معنى الجمع تناسب

للمعية ان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا جاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجوب العطف فيه فان وجدت
اي العطف والنصب على المفعول معه جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعول معه وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل
جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل لا بتاكيد المنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي لم يكن لفظيا بل معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اقوى
وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو وان اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين
النصب حيث لا يوجد سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وزيدا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف
عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر
حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسك في ما شانك
وزيدا ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها
وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر
فذكر الهيئة يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو
زيد العالم اخوك وتقييد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على

٥٦

الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على
سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم
اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل اتبع ابراهيم مقام بل اتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه
مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا به وهو جزء المضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر
هولاء مقطوع مصبحين حال عن هولاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان
دابر الشيء اصله والدابر مفعول لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع
فكانه حال عن مفعول لم يسم فاعله ولو قرئ مبني على صيغة الماضي المعلوم من باب
التفعل

او يبين على صيغة المضارع للمجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقاً بالافعال دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او الاكل لدخولها وقع حالا من المضاف اليه نحو ضربت زيدا قايما مثال للفظي الملفوظ فان فيه تاء المتكلم ومفعوليه زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وبهما ملفوظان حقيقة او هذا زيد قايما مثال اللفظي حكما فان فاعله الضمير المستكن الملفوظ حكما وهذا زيد قايما مثال للمعنوي لان مفعوليه زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يتقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالا لا بمعنويه لا لفظيه وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل من تركيب كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قايما وليتك عندنا مقيما ولعل في الدار قايما وكانه اسد صايلا وشرطها اى شرط

بل كونها خبرا في الحقيقة عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة

ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك راكبا او بعد الا نقيضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما على الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن صحة في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة مثل احمد ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك

ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت
به وحده ونحو مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة
اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل
الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها مصادر وقعت
موقع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة
فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما
سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاء رجل وزيد راكبين
وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما
في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا
راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال
في ما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوي وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار

والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تاخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما
في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان
كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم
على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن
الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير كما لا يتقدم الحال على
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه
واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر وبين الاضافة ان حرف الجر معد للفعل

كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة
بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور او
بعضهم بجعلها صفة لمصدر اي ارسالة كافة وبجعلها مصدرا كالكاذبة
والعافية والكل تكلف وتعسف ويجيء اي الحال جامدة اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا حيث يتحقق صحة الحال لا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا اطيب منه
رطبا وهو مما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على صفة البسرية والرطبية فلا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا او ارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا
اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث
انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما
كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجب ان يليه والرطبية
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما

الضمير

الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم و
مع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا
وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة
بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله كقولك تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كا
المفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها
عليه في نوع الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا المص تقتضي ارتباطها بغيرها والحال معنى مرتبط
بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة يربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب جاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر
فاكتفى بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين

وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
وأما في المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل
بين المؤكِّد والمؤكَّد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان
الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى
فيّ فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لشبهه لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او بالضمير
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استحقاقها كما كانا
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او وجاءني زيد ما يتكلم غلامه
او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني
زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغة
على ان الماضي المثبت الواقع حالا لا بد لها على مقارنة الى زمان صدور الفعل
عليه من ذي الحال ووقوعه تجوز الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان
مضيه انما هو بالنسبة الى زمان الحصول العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيفهم مقارنة

وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت
ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى
جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا الخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار
النفي بلا قاطع فيستمر زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية
كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل
من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب
الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على
يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي احققت ابوته لك وصرت
منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح ان التقدير ثبت عندي

ان يقدر نحو عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون
جزءا اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله
تع انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تع قايما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هٰهنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد
تلك الاسمية من اسمين لا يصلح ان يعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف
يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قايما بالقسط التميز ما اى الاسم الذى
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس بمبهم يرفع الابهام
عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ
فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو
الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به عن نحو
رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر
بحسب الوضع بل نشاء فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع للمفهوم الكلى
بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى جزئى منه على حدة ولا ابهام فى هذا
المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء من
تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا

الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف
البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فانه موضوع لشخص معين لا ابهام فيه
لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الذى
الوضع عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الوضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى
لكنه فى بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى او مكيا واذا اريد
رفع الابهام الذاتى قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات الى نفسم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب
زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به

التي قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا محقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر و المقدار انما محقق في ضمن نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هي المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غيره وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله و هذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل

عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول باجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية والتشخيصية اي يورد التمييز على ما فوق الواحد افرادا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بالتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين للمفرد او بنون التي للتثنية فانه تمام الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة فلا يقال في نون الجمع نحو عشرو

درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز
ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة
عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان واراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب
الى الاطراد ومن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن
ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام
بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان ا
في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على ان مقابل ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي
النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة وما ضاهاها اي ما شابهها عطف
على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة

عيونا

عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا
او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا
مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه خاص يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة
فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف
على نفسا ولما بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب التحقيق اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين
غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين
اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه
او في اضافة عطف على قوله في جملة وما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وترك
لانه اظهر التمييز او لاختصاصه به وابا وابوة ودارا وعلما ما ذكر من الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون
الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا اشارة تمييزا عنه اراد ان ينبه
على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام
يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير

اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس
بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان
اي التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له
اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان
يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز مما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز
ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له وللمتعلق وفيما تعين
لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كان الموافقة لما انتصب عنه
مثل طاب زيد نفسا ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء اولا مثل والمعنى في نفسه
قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده جدا
وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد

عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه

التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا
فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم ان تثنى ذلك الجنس او تجمع
بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد
بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته
او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب
من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك
المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا وما ولذيها نحو
كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل
طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا
وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له
مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كانت اي كانت الصفة صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا

اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله
دره من فارس وقولهم عز من قايل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في
الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية
بغيرها من الصفات **ولا يتقدم على عامله** اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال
عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله **والاصح**
اي اصح المذاهب **ان لا يتقدم** التميز **على** ما هو عامل فيه **من الفعل** الصريح
او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب
ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا
متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من
حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما
قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد
وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء
فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز رفع
الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة
لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يو

على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة كليه
خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى
اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
وللمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ۞ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ۞ على تقدير
تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب
الى سلمى وتكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي ما كاد الحبيب يطيب نفسا فلا تمسك
وما قيل يحتمل البيت على تقدير تاء تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس
الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا
الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج** اي الاسم
الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع **من متعدد**

جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاءه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او
تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا
حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفته
وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما
غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في
المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس بواجب
النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو مذكور

ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو
لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او
مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد
الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة
او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح
حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون

قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا
عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم للمعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه
مثل جاءني القوم عدا زيدا او اذا كان بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من
الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والاكثر هو هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء فيكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل
المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكون اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء وفي الاكثر
اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد جر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما
الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم
ما خلا زيدا وما عدا عمروا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية

بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين
بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده او لم يعتد به ولهذا لم يقل في
الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا و بعد لا
يكون نحو جاءني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم
الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في
محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما
بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا و
غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما سبق
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب
على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام
غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا

ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه
الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جايز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصورة لان النصب على
الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول له لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الموجب
واشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم
الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك منه فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل
قرات الا يوم كذا اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك لقايل ان يقول لما لم يستقم

المعنى

الكلام

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل التخصيص في ضربني الا زيد
بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا
فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها فيه فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا
يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة
على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان
قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ
لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى جاز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دايما على جميع الصفات

فاذا قام في الثاني م

الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى قال الشارح الرضي يمكن ان يكون معنيها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت لكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير من تدرج في صورة الاستفهام ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاء ويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستفهام كما يقال في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب علي من معارفك والمقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا المنصوب على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد انفافا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي

بعد

بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى حملا على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قولهم ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران عاملتين لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر اثر حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمل على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا فلا محله البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه نحو ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها

لبقاء الامر العامل بي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه
اي ومن اجل ان عمل ليس في قايما للفعلية لا للنفي ولا عمل ما ولا بالعكس جاز ليس
زيد الا قايما باعمال في قايما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد
الا قايما باعمال في قايما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى
مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر
في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر
ومعناها تبريه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيد
اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة
اذ هي باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق كانه
لما جر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة
لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع
صفة كما تقول جاني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير
في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة
لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا

كما

قد يكون مقدرا في غير مثل جاني غير زيد وبعدما كان مذكورا لكون متعددا
لتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من
مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان
يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه
ما جاني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير
ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد نحو له علي الف درهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير
وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في غير المحصور نحو جاني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء

والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لآلهة تابعة لجمع منكور
غير محصور اعني آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه
ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون فيهما
آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما
آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد ويستلزم المغايرة وضعف
حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال الجوزي في قولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب
ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
اخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ
هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك
اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فانك قلت مكان زيد على المذهب

الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج
عن الظرفية لا تنصبه استنكار الرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار
سواءك ومثل ذلك في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى
هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها
وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد يضربه ابوه او مثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من
افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيهما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان
زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما

لفظيا نحو كان المنطلق زيداً وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان
الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائه فيهما بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا استوى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر
نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو
ان خيرا فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وعكس الاول نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا ووقوع هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت اي لان كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فحمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا
حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لاشهريته اسم ان واخواتها

وستوفيها

وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد
دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض حد التعريف ههنا ايضا بمثل في ان زيدا ابوه
قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه
ليس كله بل الاكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها
فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
في غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه
لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا
اي يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافا او مشبها بها اي بالمضاف في تعلقه
بشيء هو من تمام معناه هذا خرج مثل لا فيها رجل ولا امرأة واحترز من الضمير المجرور في اليداه الا
منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك

مثال ما يليها نكرة مشبهاً بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثال

كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها عمرو وانع على الاحوال المذكورة

كان مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به

اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله بنى على ما ينصب به

فانه لو كان مفرداً معرفة ومفصولاً لحكم غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى كان

ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى

الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها

فى المثنى والمكسور ما قبلها فى الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك

ونعنى بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مضارعاً له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى

لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من

رجل فى الدار حقيقة او تقديراً لحذف من تخفيفاً وانما بنى على ما ينصب به

ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف

ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه

فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء

شرط النكارة او مفصولاً بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء

شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافاً

او مشبهاً به اولا وهى ستة صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد

فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة

ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور

الستة الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما

فى المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير الاسم

لكن مطلقاً لا بعينه اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فات من معنى نفى الاحاد

واما فى النكرة فليكون مطابقاً لما هو جواب له من مثل قول السائل افى الدار رجل

ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضاً ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن

لها اى لهذه القضية هذا جواب لدخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع

والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير

بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل

ابى حسن لها فان مثلاً لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله

بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل

لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر

تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف

وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز بحسب التوجيه خمسة اوجه بحسب اللفظ

لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة

الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفاً على لا حول عطف مفرد

على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة
اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية و الثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حولَ ولا قوةً الا بالله اما فتح
الاولى فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى
والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاولى فلان لا
لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان
يقدر لكل منهما والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب
قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حولٌ
ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضُعّف وجه رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط
وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب فهذا على
التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل

ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء
لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة
الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجلَ فى الدار
مستفهما واما العرض مثل الا نزولَ عندى ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى وكلهم ورد ذلك الاندلسى
وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان
ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمنى نحو
الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند
الخليل ليست لا الداخل عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
براسه فكانه قال الا تروننى رجلا هكذا يعنى ترونني رجلا ولذلك نصب و
نوّن وهى عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى
فكان القياس الا رجلَ ولكنه نوّنه للضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا
نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة
للمعنى اى لا الثانى وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا
حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه
حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف

وهذا القيد يغني عن الاول يبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة وللمبني في قوله ونعت
المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه
اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جي بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت التابع لا المتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان
الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على
محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح
وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او
المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه
نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا
قوة فما ليس بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر لا اب وابناء

٧٥

مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وساير التوابع لا نص عنهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل
لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا
غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لهما
وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة لشبهه اي لشبه اسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين يضاف
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف
من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا
غلامي له انما شبه اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له
اي لما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اي لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معناه



الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما يا بوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يستقيم تركيب لا ابا له فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى لان المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وسو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه وللخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين مذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وحكم الم بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا بأس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية

اي في دخول ما ولا على اي خبريه خبر ما ولا لهما وكذا اسميه اسمهما الفية حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم بطل العمل اي انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها للمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قاعدا بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل لتخرج الحروف والافعال التى هى محال الاعراب

فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا

لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث

هو مضاف اليه يعنى الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه

وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به

فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهى ههنا غير ما هو المصطلح

المشهور بينهم وذهب فى ذلك على مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على

المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى تضاف

اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه

شئ اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر

لفظا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون

ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم

فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر

وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير حرف الجر شرطه

ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت

بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع

لاجلها

وجوبا اى لاجل التاكيد لاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي

فيه فلما اراد وان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف

او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم

من هذا التعريف نظر الى كلام القوم حيث يسوقونه بتقدير حرف الجر فى

الاضافة انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف

فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو

للاضافة بتقدير حرف الجر لكنهم بين تقدير الحرف فيها كالمتن والى فى شرحه

ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة

الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها

الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه قولنا

جاءنى زيد الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه بمنزلة التمييز

فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا

ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص

فالصحيح ان الاضافة لا تفيد الا التخفيف فى اللفظ فما كان هذا التخصيص

واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة

الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة

الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة

الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سراية التعريف اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى
معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او صفة
ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به
عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه سوا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه لا ظرفه على غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو
كليث واسد وانه مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو

بمعنى اللام

بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك يوم الاحد والفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى
في قليل في استعمالاتهم ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا امكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم
لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة
نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع
في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لا ان ينتقل الى معين يستلزم معلوميته للمتكلم ومعهوديته فان ذلك غير لازم
كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين مما يكون
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلت ذلك كما ان المعرف باللام
في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله واقد امر على

اللئيم يسبني * فمضيت ثمة قلت لا يعنيني * وذلك على خلاف وضعه وليس يجري
هذا الحكم في نحو غير فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الا
كالعلم والسخاء وقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه
نكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج غلام
امراة فقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان علما نكرة بان تجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة عن جردت عن التعريف واما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى معرفة لكان تحصيل الحاصل فتمتنع
الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فلم جوزوا هذا دون ذلك قلت لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها ازالة التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف

الاخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلو
مبتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف
واما اجازة الكوفيين من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكما جاء في الحديث
من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد و
كريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط المعنى
عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج
بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف
اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة

اى من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب فامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادة تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة فالمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد مما لا نه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة وحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بمنع تسليم لان القول بتأخر اللام
المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من
قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار

المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا
يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
حيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض
من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها
او من قبيل النسل الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافته
لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
من المائة تزجي بالزاء المعجمة جمع على والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق
فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف

واطفالها مرفوع وان كان منصوبا فمنصوب

لا بعد معرفة حركة حرف الروي من العقيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت كذا غيره وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اى في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اى الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب على المحل المفعول
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى
حملا اي المحمول لتجويز الضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني
جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير
ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل

محذوف فالتنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما
يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم
انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل من غير اعتبار حذف تنوين فيهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على
نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تحمل كل واحدة منها
اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله و
الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف المجرد عن اللام على المجاز المضاف
اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما ع

واما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
وح يندفع ما فيه من توهم شايبة المصادرة على اللط على التقدير الاول وارجاع
كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفاء في الاستدلال
بهما ولا اي ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان
كل من مبني التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع
عندهم بمعنى الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة
الاولى هو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى
صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه
التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
والصفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد

واحد

٨٢

واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة
الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزو وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف
اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى
صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه
الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان وحبس
ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت

ولهذا العين لان عين الشي نفسه كذا في الصحاح فلا يكون العين الا ان يقال ان العين قد يطلق

قال فيه نظر

ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه

لغو لا افادة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين

الشي فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه

ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين

عن الشي اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وتردد

على تقدير لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا

وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه

ول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز

قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا اكرز سعيد لان قصدهم بالاضافة

التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف

النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها

ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة

لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد

السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان فلا يثقل عليها الحركة بعد السكوت

يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي

وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد

اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد

83

هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة

الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف

الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب الحوعصاي

ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها

لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب

الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب لان ما قبلها حركة الكسرة فلما تعذر لزم الياء التي هي اصلها

وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما

هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة

وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت لاجتماع الواو

والياء وسكون مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء

في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيّر

ما قبلها بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة تبقى ما قبلها

مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت

الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين

ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة

الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم

ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد للمحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد

محرم لده هنا كبير البد

فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء
في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل اخي
على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون
في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه
هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي
لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فداءكم وتقول اي امرءة قائلة لا
متناع اضافة الحم الى المذكر حمي وحمى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء
المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما
يخالف مذهب الجمهور وان نقل عند بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة
ويقال فمي في حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر
اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها بابقاء الميم العوض عن الواو عند
قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم
والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وبحمك
ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت
بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت

بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت
بحما وحماك مطلقا اي جاء حم مثل هذه الاسماء الاربعة غير مقيد بحال الافراد
او الاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء
هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر
لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفي اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي
عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان
وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ
مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس

اعراب سابقة ناش كل منهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان
العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه
وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي
باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتداء
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة
او حكما فلا يرد نحو جاء هؤلاء الرجال و زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان
كل ههنا ليس في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد و
بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقة
من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد

٨٥

فيكون جامعا للحصص حد جامع ومانع يكون جمعه وضعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترز عن ساير التوابع ولا
يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاء زيد نفسه لا
تدل على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته
اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او التاكيد نحو نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا
مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره

في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دايما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة
تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح لا يصح جعله نعتا وفي
بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي
كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كال الرجولية
يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن الاسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان
ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع
يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا
تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفه ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة
الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدال على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد
كذلك يوجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع

صفة

صفة الابتداء وبل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه
اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط
نحو جاءني رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال اي بوصف الموصوف
الموصوف اي بحال قايم به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو
مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة
يستوي فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور
او فعيل بمعنى المفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر
كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو الخمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان
مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا

بلا فصل طابقه وجوبًا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان

فاعله مؤنثًا غير حقيقي او حقيقيًا مفصولًا يذكر او يؤنث جوازًا تقول مررت

برجل قاعدٍ غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعدٍ غلاماهما مثل

يقعد غلاماهما وبرجال قاعدٍ غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائمٍ

ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمةٍ جاريته مثل يقوم جاريته وبرجل معمور او

معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت الى المظهر

وجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف ايضًا في الخمسة البواقي كالفعل

لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى

الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث

ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين

وبرجال ضاربين كما وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما

تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن

فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين

الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة

وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه

بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه

بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل

مررت بهن

الوصف

بالنسبة الى ظاهر بعده لتبيين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون

الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد

غلمانه وحسن ايضًا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن

تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه

والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير

حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعًا ايضًا كقاعدون لانك

اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته

لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه

فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلًا

من المضمر او يجعل الفعل خبرًا مقدمًا على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان

الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح و

حمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما

طردًا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة

على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع

في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص

انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو

اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصًا بالتعريف والمعلومية من الصفة

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثم اي من اجل ان
الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او
الموصول فانه لا يفضل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله
اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او
انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره في الخلاف في سائر المعارف فانها اخص من
ذي اللام فلو وقع اخص نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا
المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان
الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثل لابهامه ولا يليق بالمضاف للكسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين
ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت

بهذا الذي

بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام
لبيان الجنس لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين به
جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني العطف بالحروف
تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
ان كان المعطوف عليه مسندا
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما
يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني
زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة
في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
قيل تخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
منها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع بل يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك
ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما
تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين

ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف

انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين

متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم

والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير

لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له يتبعيه المعطوف عليه والاخرى كونها

معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها

الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف

لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف على الاولى فلو

لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد

المعطوف وهي من هذه ليست معطوفا فلم يتم مانعا قيل قد جوز الزمخشري وقوع

الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف

وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى وما اهلكنا من

قرية الا ولها كتاب معلوم منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط

لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في اماليه ان مثل جاءني زيد

العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف

على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف

لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات

مع

مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة

للالتهاء فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب في غير ذلك ارتكاب امر

بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطفت على الضمير المرفوع المتصل والمجرور

المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه ذلك

لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله

ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان

كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك

المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به

بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد

لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل

فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما

الى التاكيد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه

الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه

اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك

العاطف التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد

او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباءنا فان المعطوف هو اباءنا ولا زائدة بعد

حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل

كقوله نغ فكبكبوا فيها هم الغاوون وقد لا يؤكد بالمنفصل والامران متساويان

هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف

بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح **واذا عطف على المجرور**

اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال

الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل

من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس له

اي للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع

المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في

جواز ترك التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة

العامل الاول **نحو مررت بك وبزيد** والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور

والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك او بين

لاتيانك الالى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في حرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه

اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز

تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار

فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك

من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت

بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز في الاول

العطف الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين

المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما

ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما

فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان

المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما

بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع

عن صرافة الاتصال ويناسب للمعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور

بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم المعطوف عليه** فيما يجوز له

ويمتنع من الاحوال العارضة له بنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له بنظر الى ما قبله احترازا

عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير

والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا

بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا زيد

والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام

فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف

واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة

وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة

وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في نحو ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض كان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد الى الاسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل العطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناه السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة مكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب

اي او وقع العطف بنا على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعطف واحد وقال بعض شارحين اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اما لان الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور على المرفوع او المنصوب المجتنب في كلامهم واقتصر في الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر فيه على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز

واما قال على معمولي عاملين ...

هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة انما هو بل بحملها على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة
كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع**
اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده **في النسبة**
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد
زيدا وضرب ضرب زيدا ولدفع ظن السامع تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد
قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب
الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه **او في الشمول** اي التاكيد
ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا
لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف

والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر متبوعه
ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي
التاكيد **لفظي** اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ **ومعنوي**
اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول**
اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة **نحو جاءني زيد زيد** او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا
اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويجري** اي التكرير
مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي **في الالفاظ كلها** اسماء
او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي
والتاكيد المعنوي مختص **بالفاظ محصورة** اي معدودة محدودة **وهي نفسه وعينه**
وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع
اي روي

وابنع من البنع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
أسحوان ته كلواته
خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر و
المؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث
الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب
نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين
سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة الذكر
كونه لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد
في كله نحو قراة الكتاب كله وكلها نحو قراة الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع
في المذكر الواحد وجمعاء في جمع المؤنث الواحدة او الجمع بناء دليل الجماعة واجمعون
في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكلا واجمع الا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر
الافراد

لان الكلي ما لم يحط افرادها مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع
ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد تجري في الاشتراء فيصح تاكيده بكل لتفيد
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما
في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين
اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك وانت نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو
اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن في اكرمني بوله هو
يقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم
او اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا والله اعلم

يعني اتبع والصحيح اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لا بجمع يعني يستعمل هذه الكلمات
الثلاثة بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقص وهو الجمعية فلا يقدم
يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعن معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته
دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم
ذكر ما من شانه التبعية دون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء
كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك
واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف
ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام
الى زيد مقصودة بالنسبة المقصودة بل ما نسب نسبة الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على انه تابع مقصود

بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة اليه الماخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبة الى شيء اخر
اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي
بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال المبدل عن المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى
السبب بادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان
ذاتا لا ان يتحدا مفهوما لئلا يكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد
واخوك وان اختلفا مفهوما متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي وانا الى الان
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقص دون ما نسبه متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم ان المقص في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول

وجيئ بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجيئ بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق
ظاهر والثاني اي بدل البعض جزءه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان كون
زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تام ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيره اي يكون تلك الملابسة بغير كون
البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه
والمناقشة في ان الفلك ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان
يورد مثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان
البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم
بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب وان
هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان يقصد ان يكون بان تقصد
انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره

اي نعت البدل وهو المبدل منه يكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو جاءني — نحو جاءني
ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو قوله بالناصية
ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد وان كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل الموصوف واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل — الملك
وجه فانه اذا وصف بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر — مثل ضربته زيدا
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان
يكون المقصود انقص من غير المقصود ومع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها
مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك و
اعجبتك علمي وضربتك حمارك وضربتني حماري عطف البيان تابع شامل لجميع
التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على
الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر

فان ابو حفص كنية امير المومنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف البيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء ونقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه **وفصله** اي فرقه **من البدل لفظا** اي من حيث الاحكام اللفظية واقع **في مثل انا ابن التارك البكري بشر** فان قولك بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعا حوله مترقبة لزهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف

بيان للمعرف باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيندرج فيه صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى والاظهر والثاني فيه **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **ما ناسب** اي اسم ناسب **مبني الاصل** وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة المنفية في تعريف المعرب اعني هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة والصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح **او وقع غير مركب** مع غيره على وجه يتحقق عامله معه فعلى هذا المضاف من المركبات لا المضاف فيه المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب

واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ليشار الى تقدم ما مفهومه وجودي لشرفه

والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها الا بهذه الالقاب لا انهم لا يطلقونها على الحركات الاعرابية كما ترى في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة

وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لا باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد

وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره حينئذ الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية

ولابد

ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركات فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب توجه اليه الخطاب وقيل المراد بمتكلم متكلم به او لمخاطب مخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما ذكر الميراث دل على ان ثم مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم

بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا و ايضا كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم للدهو بينك وبين
مخاطبك وكذلك الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى
ما قبله قسمان متصل و منفصل والمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل
نحو يا انت منطلقا عند المجاز به او غير مجاور له نحو ما انا الا اياك والمتصل غير
المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي
الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
مانع من الاتصال ان شاء الله تع فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل والنوع الاول يعني المرفوع
المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين او
الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي ثانيهما ضربن صيغة جمع الغايبة
المجهول لكن وانما ابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير
الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت

ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس للمجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى هن
انت هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه
الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن
اياه الى اياهن وفي ايا اختلافا كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
بعد لاله على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي
غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين
يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر و
المثنى المؤنث والجمع للمذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ

اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطى الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا يطول الكلام بذكرها **فالمرفوع المتصل خاصة** يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان **يستتر** لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على الفي على ما مضى في ترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل **في الفعل الماضي** **للواحد المذكر** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب **و** للواحدة المونثة **الغايبة** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند **و** في الفعل **المضارع للمتكلم مطلقا** سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد ومذكرا كان او مونثا نحو اضرب ونضرب **و** للواحد **المخاطب** المذكر نحو تضرب واضرب **و** للواحد **الغايب والغايبة** اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب **وفي الصفة مطلقا** سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا اذا لم يكن مسندا

الى الظاهر نحو قايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين **و** **لا يسوغ** اي لا يجوز الضمير **المنفصل** مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء **الا لتعذر المتصل** اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال **وذلك** اي تعذر المتصل **بالتقديم** اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل **او بالفصل** الواقع **لغرض** لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض **او بالحذف** اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به **او بكون العامل** اي عامله **معنويا** لامتناع الاتصال اللفظ بالمعنى **او بكون عامله حرفا والضمير** المعمول **المرفوع** اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك **او بكونه** اي كون الضمير **مسندا اليه** اي الى ذلك الضمير **صفة جرت على غير من هي له** اي تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير

عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه يتبادر الى السامع ان الضارب زيد او عمرو لا المتبادر انه
عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر خلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على
خلاف الظاهر وهو زيد علم انه راجع اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من بعد لا لما يلي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم العامل
وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف
العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما
مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه الصفة الجارية
الجارية على زيد حيث وقعت خبر المبتدأ وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا كان اخلالا في صورة الفصل
التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل ايد كما في نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي
عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار التمثيل بصورة
لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه
لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي الضميرين اعرف من الآخر

اصرار

١٥٥

احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه حيث يجب انفصاله في الثاني للتحرز عن تقديم
احد المتساويين بغير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على
الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر
المتكلم في تاخير الاعرف والحقه طعن في الاول والوهلة بايراده على خلاف الاصل وجيء
سيبويه بنحو الانفصال اليه نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الاصل بعدم الاعرف وكان متصلا
الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان كان متصلا ونحو ضربتك فانه اجتمع فيه
ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف
الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل
نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير
الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن فيهما قدمته والمختار في
خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان
زيد قايما

وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته
لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم
يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي
لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن والا وقف كما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخر
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها
في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد
لولا ضمير مجرور وقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما يقال ما انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان
يكون لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل بمعنى
فههنا اي الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
لياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء لئلا يخرج الماضي عن الكسر المختص

بالاسم التي لحقت الجر ولهذا اسميت نون الوقاية نحو ضربني وكذا نون الوقاية لازمة
في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون التي هي
الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا من تلك الكسرة لان الكسرة تضربن
في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مخير في
الاعرابية الكائنة اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن و
ليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير
لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في
لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليتني الحوق نون
الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وبما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل في البناء مع تلك الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب مرفوع
ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاط في كونه ضميرا منفصلا مطابق المبتداء
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة وسمي هذا المرفوع
فصلا وذلك المتوسط لانه يفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر
نعتا وخبرا فيما يصلح لهما لانه لا يدخل بينه اللبس فيه وذلك عند اختلاف الا

وكون المبتدا، او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او
من لكل لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افعل من تعدد خول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لا
ستغنائهما عن المثال لكثرتها وللعرب فيه اي للفصل من الاعراب مذهب
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا
عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله
اي يستعمل الحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء والا فالعرب لا تعرف المبتداء والخبر
وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبره والجملة حال او منصوب
عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده
في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء
ما بعده خبره بدون الواو وهو متعين ويتقدم قبل الجملة واي ادا لفظ
قبل لتاكيد التقدم الضمير على مرجع غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما على غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضميرا غائبا يسمى ضمير
الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مؤنثا وحسنا تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة

يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعده خاصة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة بيان للواقع
ليس داخلا في بيان القاعدة لانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو
يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على
ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا بحسب
العوامل وان كان عامله معنويا بان يكون مبتداء كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم
مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل
البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
اي جائز مع ضعف محله اما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جواز
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه
لان الخبر كلام مستقل مثاله انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء
الا انه المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه يجب الا ضعفا وههنا مع كونه

منصوبا لازم كقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و ذلك لانه
قد خففت ان وانّ وانَّ لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تع وان كلا لما
ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة للملفوظ مع ان ان المفتوحة
اقوى شبهها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في
الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا تزيد من المكسورة عليها عملا
مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اى الاسماء الاشارة المعدودة في المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه
حسية على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق ذا اى اسماء الاشارة
ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب التالية

الباقيد

١٥٣

الباقية فقوله ذا مبتدا وقوله ذان مع ما عطف عليه بتقييد كل واحد
منها بالحال خبر له وجى في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر
ومنه قوله تع ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي
وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان
والمقول باصالتهما قدمتا على سايرها لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء
بها ولمثناه اى مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى
من لغاته الا ما الكثرة ورودهما على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا لا
ليس باختلاف العوامل بل ذان وتان موضوع للتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود
علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني
يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جي به للتنبيه على المشار اليه
قبل لفظه كما جي به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها

ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو
الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع اسم الظاهر موقعها ولو كانت
اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك بك وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس
يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى سبعة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت جمع نساء وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك
وتينك الى تانكن وتينكن واولائك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام
الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال

وتلك وذانك حال كون تانك الاخيرين مشددتين واولالك اي هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا واما تاك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما سوى المتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر استعمالا للمكان الحقيقي الحسي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في
اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزء يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزء مبين او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بجزء
التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحتاج اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا
لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا
الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة
على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه

والاخراج مثل اذ وحيث فى لسبهما صلة اصطلاحية لقايل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بالاسم بغير موقوف على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة يتم بها الاسم حرفا
الاسم هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يكون المراد بالصلة معناه الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة معينة اعم
بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضمير اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا
جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد لا غير
ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة
والشبه جميعا نحو اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف فى حال الرفع
وفى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه فى جمع
المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها فى جمع المونث اشهر واللاتى واللواتى

لجمع المونث وجاء فى اللواتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء و
اللوائى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن الا بمعناه فيمن يعقل
ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واى بمعنى الذى نحو
اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن
فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص
بنى طى بها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت
اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكاينة للاستفهام نحو ماذا
صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى والمثنى
والمجموع والعايد المفعول اى العايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا
سموه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد
اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار بالذى
من تذكر كثيرا من مسائل النحو وترقى النظر فيها حتى يعلم ان اى الاخبار فى
اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت

اي اذا اردت ان تخبر عن جملة بالذي اي باستعانة الذي والتي والالف
واللام فان البناء ليست صلة للاخبار لا للذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له
في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
خبرا نصب على الحال وفيه تضمن اخرته معنى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت عن زيد
من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع
ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا
عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة
الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا فلو غير المتصرف نحو نعم
وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك
الفعل حرف الاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد

فانه

فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول و
وضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر
الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبر الوجوب
تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن
زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فقلت الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق
القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيره
اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير

فيبقى ذلك الخبر بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير
المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت علامه فلا يصح الاخبار عن علامه بان
يقال الذي زيد ضربته علامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول
بقي المبتداء بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتداء بقي الموصول بلا عايد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية
نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريت واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما
بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى
شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي
اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من يضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة
فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في تلك
الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب

ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا
ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا
تقع صفة اصلا واجيب بان الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل
احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من المو
صولات الا ما اعرب اصلا اي اللذان واللتان وذو وذات الطائية وانما اعربت
لانه لزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت حذف موصولة صدر صلتها نحو
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قراء
بالضم اي ايهم هو اشد واما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لانه تشبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى الى حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني

وبناء الموصوف لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا في قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي شئ الذي صنعت اي صنعته فما مبتداء و
ما بعده خبره او بالعكس وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه
خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية وفي الوجه
الاخر ان معناه اي شئ وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها
بمعنى اي شئ والثانية ان ما معناها اي شئ وذا زايدة والظاهر
ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شئ انه
ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما
اي شئ وفي جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما
جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم تعتبر المطابقة لفوات
المطابقة بين السوال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان
بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها
مشابهة لمبني الاصل فيما في اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد

تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على
الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في لغة الحجاز
وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي
وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا
اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشئ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان لامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا
على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال كاين بمعنى الامر للمشتق من
الثلاثي المجرد قياسي اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد
في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا
يأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته

وأما في الرباعي فاتفقوا على انه بأت الا نادرا او فعال حال كونه مصدرا مؤنثا بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو ما قيل مصدر علم معرف مؤنث ولم تقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة للمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الاكثر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان يكون الاسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج يا فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث فعلا كذلك مبني عند اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا

ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اى الا فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنايه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمته المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية و صارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني منه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر واسماء افعال وهي على ثلاثة انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما جرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان تصدر من نفسه ما تشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ايضا ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به

ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما وهذه الاقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال
عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب في
هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه محكية
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها
واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقول
او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو الطيور بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تينا والتعريف كلها فالاول كغاق
اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان

ابتداء من غير تعلق بالغير فلذلك لانه لما كان هذان القسمان مع
تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة
او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة
ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة
او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة ليخرج عنه مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل
واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة
تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط
شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر
فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كان هيئة

تركيب احدى شطرى جعفر مع الاخر لايدل عليهما من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او
غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت
عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من
ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما
اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه
العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر
لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد
من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك
من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يسع
حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من
اول الامر فاخذوا مثلا عن احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد

من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنى عشرة فانه لا ثنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي
وان لم يتضمن الاول الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسطه الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما
هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه وآخرهما اعراب الجزئين معا واضافة
الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعض منه ولا كل بعض
بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها
ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها

موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف او
لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها و كذا
وبناء ها لانها في الاصل ذا وهي من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه
وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون مبنيا والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو جئت
يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت لحديث اي الكناية
عن الحديث والجمل وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة
التي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى
عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فتنبه
في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية
المتضمن معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول
عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه

كذلك

كذلك كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مرة
تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا السر مثلهم
في التصريح بالكثيرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها ويدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم
من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا
في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز
المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام وهي تقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا تدل على الانشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه
من اول الامر ولهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وتمام كم الاستفهامية والخبرية

اي كل واحد منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بيّن موقع كل منهما
بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو
من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسب اي على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالا
ستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول
المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم
تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة
الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله
حرف جر نحو بكم درهما اشتريت ~~الجبة~~ اشتريت مجرور بحرف الجر

او المضاف

او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوّز تقدم الجار عليهما
على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو
مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل في قاعدة النصب باعتبار
الاعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه تأتي تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاث
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا تأتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما

واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع ومن تمرر امرر وعلام من تضرب اضربه
ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا يأتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا
الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من نحو مذ ومتى واين وايان
وكيف وانى واذا ان لم تجر بجار نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على
الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة
بالابتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية قد يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر المبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك
به واما اى فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت لقيتك اى اى وقت كائن
لقيتك فاى وقت على تقدير انتصابه على الظرف مرفوع المحل بالخبرية
والوجه الثاني مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي
مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم عمة

اى ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على
المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا التطبيق لا يطابق ما سبق من وجوه اعرابه كم ويحتمل
ان يعتبر في مميزها اعني عمة وحدها فالرفع بالابتداء استفهامية وخبرية والجر على
تقدير كونها خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز
حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى ان يخبر بها عن قول
وقد يحذف في مثل كم مالك اما النسخ الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه قد حلبت على عشاري فدعاء المعوج
الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم بمعنى انها لكثرة
الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها انسبتها الى سوء الخلقة وغير
عزتي حلبت بعلي التضمين معني تغلبت اى كنت كارها متكلفا منها
بخدمتي على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي
اتى على حملها عشرة اشهر ولخيارها لانها تتأذى من الحلب
ليسهل وقع حليها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة

طرفية وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر
على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشارى
واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب لان
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا
عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى
مثل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كميته دراهم
او دنانير مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السوال والاخبار انما هو
بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة
او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية ولو
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ فى
الاول الزمان الدال عليه المصدر وفى الثانى المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم

اورجل

او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون منصوبا على المفعولية الظروف
اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عدم
نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه
فلما حذف صارت غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة
وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لى الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم انما اعربت لعدم تضمنها معنى
الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو الحق
واجرى مجراه مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لاغير وليس غير فى حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذى فيه كما فيها وانما يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس

نحو افعل هذا لا غير وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر
اي اكثر استعمالا وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه
مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول لترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا
بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
لا اضافة فيها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان
كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من
ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت وهذا كثير في الكتاب العزيز استعماله القطعي

وقد يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها فلذلك
اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم بعدها ايضا على انه الخبر المختار لعدم تأصلها
في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجأه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته
وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع حاضر
اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفا
جاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه
واما الفاء وهي السببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والا
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى
خرجت ففاجاة زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع
او مكانه مفعول فيه لفاجاة لا مفعول به والامر في اذا ظرفية بالنصب اسمية

بالمفعول به محذوف اى فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع

وقد تكون لمجرد الزمان نحو انبيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد

يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو

وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة

للماضي وبناؤها لما مر في حيث ويكون وضعها وضع الحروف وقد تجي

للمستقبل كقوله ثم فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها

الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها

بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجي للمفاجاة نحو

فاذا زيد قائم ولعل مجيئها لم يذكر لما ومنها اين وانى فهما للمكان

استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما

حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس

اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان

للزمان استفهاما بمعنى متى نحو ايان يوم الدين فالفرق بينهما ان ايان

مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان

قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون

وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شي

وصفته فالمراد بالحال صفة الشي لا الزمان الحال كما توهمه بعض الشارحين

قال

قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف في معناه السوال عن الحال تقول

كيف زيد اي على اي حال وهو يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين

نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس وبدونها مطلقا عند الكوفيين

نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية

عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي

على اي حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ

بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول

زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان

عدم رويته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد

اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته

مذ اليومان فما دام لا يلاحظ هذان الامران يوما واحدا لا يحكم عليهما

بانهما اول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء

فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة تكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود

من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول

اول مدة فعل لان اوليته وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة

يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ

المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع
اجزائه مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتبت على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما
زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فيكون
التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس
فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره
ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده
خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما لو كانا
مبتداء وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا
في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وكسر

الدال

الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بضم اللام وسكون الدال ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وسكون ضم الدال وبناء بعضها لوضع
وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غايبا عنه ولا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو
المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة حال
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف
عنها وقد يثبت ويكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط
مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي
اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حملا على اخته عوض ومنها
عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي
لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء يستغرق

النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه العايضين اي دهر الداهر
ومعنى الداهر والعايض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة
او الى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي
يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة
ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة دخلتا
في حيز الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم
وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم
والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع لاسم فهو المعرفة واذا وضع لاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن
هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار المص

بترتيبها

بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده
ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة
للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته والجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنس مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان الاسم الاشارة من غير اشارة مبهم
وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع
له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا
معنى المشار اليه المفرد المذكر عين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم

كان هذا وضعاً عاماً لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الا
فراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله
اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل
من اللام ولا يعد ما دخله قسماً اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو
يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان
المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة فانه مثل غلام ابيك والجواب ان
المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظراً الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو
مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى
مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق ترتيب المضمرات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف

خص العلم

خص العلم بالتعريف وقال العلم كان اسماً او لقباً او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او الابنة او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم
فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصاً او جنساً واحترز به
عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه
داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
لعلة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين
العلم الغالب بفرد معين لعلة الاستعمال وضعوا له ذلك غير متناول غيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء
باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها
لبساً عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر للمتكلم لبعد وقوع الا
لتباس فيه ثم للمضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا
ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر
فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس
ثم مضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون

منهما واقتصر على بيان النسب بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه
انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافا كثيرا النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اى لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع
اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او
مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية
الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من
تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية الآحاد منها اسماء العدد فالواحد مو
ضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة
فاذا سئل عن معدود من معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا

عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان
نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل
رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منهما الا الوحدة
والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها
باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث
الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او
بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة و
عشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في
الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان
في مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث و
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر
اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر
بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة الى عشر
نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة
اثنتا عشرة ثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة

الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ببقاء
الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لاجتماع
تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة في احدى عشرة
واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني
في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والثاني في ثنتان
بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه صنف آخر
من التأنيث وفي اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان
واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب
في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب
في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة
والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون

في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا
بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن
استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما
في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف
اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم
من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر
وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
في المؤنث وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف
اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة
وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان او مائة وثلثة رجال او
نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد و
عشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا
او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعين رجلا وتسع امرأة وكذا الحال

في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس ويجوز ان يعكس في الكل فتقول
واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثمانية عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكان الكلام في
الياء لثقلها في المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها
اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة
كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الان الذي يسوغ ذلك فيه
كونه مركبا فدعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح
الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته
لانها مفتوحة الاواخر كلها مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء
الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلث لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما
كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق العدد
الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجيئوا مائة
مميز لها ثلث واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مآت او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني

جمع المونث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف
والتاء بعد ما توالت المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى
تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما النصب في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع ولا حذفها واما في عداها
فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك
لان المضاف اليه فيما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بما نحن اجراؤه واما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده فلانه ليكون الفضلة قليلا ومميز
مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما لم نقل وجمعهما كما
وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض كما يقال ثلثة الاف
رجل بخلاف التثنية فانه لا يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه
لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على
مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال

رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا
واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي
العدد وجهان التذكير والتانيث اي ان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى
ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد والاثنين
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان مع مميزه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون مميزا لهما على ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكرهما معه الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان
المميز مفردا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء
عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مستغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يستغنى عنه ولم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا
رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتميز
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز
واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة

القابلة للحوق علامة الافراد يعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي
التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة واختاروا
لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من
اثنان رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص
اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته
عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص
عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره باضمامه
فيكون معنى اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى
يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا
يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير
اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فا

منهما الاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر والحادى عشر في المذكر والحادية
عشرة في المونث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء
الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة و
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة لو
الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه
اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة اي من
اجل اختلاف اعتبارين اعتبار التصيير واعتبار حال اختلف اضافتهما فلاختلاف
اضافتيهما قيل في الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار التصيير ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما
بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة اواربعة اوخمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده
اويكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة
او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متاخرا بعشر

درجات

١٢٥

درجات بنائهما على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء
هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء
الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان
من المركب الثاني لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمونث
وذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تقدم تعريفه لانه عدمى وتعريف المونث وجودى
المونث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت
تلك العلامة حقيقة كامراءة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف
الرابع في المونث في حكم التاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير
الرباعي من المونثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بخلاف المونث
اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان تكون صيغة موضوعة للمونث مثل هى وانت
وهو اي المونث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اي اسم بازائه اي في مقابلته

ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي
بخلافه اي متلبس بخلاف الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل
تاء تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا
او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة
وعين مثال اللفظي تقديرا فان التاء التانيث مقدرة فيها بدليل
تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا اي لزوما بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسند الى ظاهر
غير الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن
الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشعر
بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي المجاز
ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا بقولنا لئلا يحتاج الى التقييد
بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا

لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه نحو حضرت القاضي امرءة
وحضر القاضي امرءة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان
للمؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرءة
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءة اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من
جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا
يقال الزيدون جاء ولا يقال جاءة فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاء ويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع المكسر
والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاء ويل الجماعة وضمير
فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة له واما في
جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فروعي حقه
فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء اذ الاناسي لنقصان عقولهن يجرى مجرى غير العقلاء
المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف الفا او ياء ونون مكسورة

كالواو وضعت لجمع العاقلين فكذا النون في النساء تحمل على جمع غير العقلاء

قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مسلم من مسلمان ومسلمين
كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حال الرفع
او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء في حالتي النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة
او التنوين مكسورة لئلا ينتهي الى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق
ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير
تسليمه اذا دل امران من امور ثلاثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة
عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه
لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما
الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضتان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني
الاب باعتبار معنيين مختلفين تمام القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل

الام

الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يثنى ويراد بالاسم معنى المسمى به
ليحصل مفهوم بينا وهما فيه متجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
للمسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليجز مثل هذا
التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم بينا وهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز
تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية اعلام المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع ورد بعضهم وقال
الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي
لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان الاسم
المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه
منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان يكون مجهول الاصل ولم يمل

كالواو في المسمّى بالى وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى لبى عبر
اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث
المكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان يكون الفه عن ياء كرجيان في
او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اسلم كمتيان في مبحث
جاء متى ما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالا
والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اى الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والممدود
للممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية و
ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال كسر الى
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع انها غير
اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل
اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمرايان وحكى المبرد عن ... قلبها ياء

٤

١٢٨

نحو حمراوان والا عرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا
للتانيث بان كانت للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو وياء اصلية ككساء
ورداء فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء
ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين
كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين
كما في ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الكتاب
الشريف الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في
الارداء ان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رديان بالياء
فكان ينبغى ان يقول المص والا ففيه وجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن
اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها اثرا مما حكم باشتهاره غيرها ووقع في شرح الرضى من انه قد يقلب المبدلة
من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه
اى نون المثنى للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان

وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا وتوجيه حذفها فيهما على القياس انهما وحذفهما
فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى
بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث
لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وتما لغتان في خصية والية
وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة مستمرة
في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في
بيانه بالفعل **الجموع** ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي الذي تعلق
بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده
هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة
بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه
وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل
على احاد جنس شامل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل

عليها

عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله مفردة
خرج اسماء الجموع والعدد نحو نسوة مما الفارق بينه وبين واحده جمع
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم
كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو اسم جنس قلنا ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير
في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع
وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك
مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه لان التغيير
المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير وضمة فلك اذا كان
جمعا ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح
تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره

اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة لئلا يرد ذلك الملحوق او اللام
فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه
ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل
الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار
واعلم من الجدار وان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي المقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي
بعد حذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم تغير
ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي
النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا

لتحركها

لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه ان كان
ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه
مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من
غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرة
او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ان يكون مجردا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعه بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف
وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر
يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني
ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوي صيغة
الصفة الكاين ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل و المؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كما مر لا للدلالة
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا

فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان صحح

غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على
صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر
والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكر مستويا فيه اي في هذه الصفة بناء ويل الوصف مع المؤنث مثل
جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل الكتاب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى او صبر والشرط
الخامس ان لا يكون الاسم المذكر متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وبحذف نونه اي نون
الجمع بالاضافة لما مر في التثنية فقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ ومنها
وامثالها وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل
ذلك فليراجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره
اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان

مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد
جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرد
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون
مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل
في جمع حايض الف حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان
صفة لهم اي لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من
غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان
هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس
ونحوهما من الاسماء التي تاء تانيثها خفية غير لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث
نفسه وامور الداخل فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة بتغير
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر منه ينتقض من تغيره
تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه
يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من
ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزايدة كما
يدل عليه ما لا ابهام المتعمد للعموم في قوله بتغير ما سوى كان ذلك التغير

حقيقيا كرجال وافراس او اعتبارا كالفلك كامر وجمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا
القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
وجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح البن
ان الظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان وجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على
ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر
كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له
او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادة
والعالمية ومثل ويلاه وويحاه مما لا يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي
سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وغيره
اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي
اي قياسي كما هو نقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه

على استفعل

على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
كما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال
كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا
غدا والان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا
فبني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال
اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا
ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا
لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر

لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما مأخوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب
واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند
عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا
تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به
قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي
المصدر مفعولا مطلقا فاما من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم
نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه
اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فنحو زيد فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة

وقيل عمل للمصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما
فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي لمن قام به الفعل
به اي لذات ما قام بها الفعل ولما قام به الفعل كان ما اولى لان ما اجمل امره
يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدده
وحدوثه له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به
وقوله بمعنى الحدوث يخرج صفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به تمام المعنى الموضوع له
غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له
اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع الزيادة فبقوله لمن قام خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين للمص وسنده واخراج اسم التفضيل الى

قوله بمعنى الحدوث كما اسند والاخراج الصفة المشبهة اليه ظننا منهم لان الاشتقاق
لمن قام به شامل الاسم التفضيل ولم يتبين ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل مع الزيادة ويجد شه
ان صيغ المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلزم
ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل
احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وفاتر وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي المجرد الى
لمن قام به لا على هذه الصيغ فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغ المبالغة كحسن والحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع
كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل الاخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر
كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من
قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله

الشبيهة

موضع

[illegible]

فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر و
والمفعول له وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الا
ستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط
عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في
الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على
على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول والموصوف او
ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب
ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء ضارب رجل ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا تقوى بهما شبهه للفعل نحو

المفعول احد بن هو الصفة متعدا الى مفعول واحد وان كان متعديا

والمفعول معه

[illegible]

[illegible]

اقايم زيدا قايم الزيدان وما قايم الزيدان وما قام زيد فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا الاستقبال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى
اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو
امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه عامل
عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من
قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله وكلبهم باسط ذراعيه
وقدم الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل اي نحو زيد معطي
عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على
اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
ثم عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اي من اسم الفاعل غير صيغة الى اقوى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

١٣٥

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي اسم الفاعل في العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه ففي هذه العبارة ان صيغ اسم
الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او
مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف
لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوع لمن وقع عليه اي لذات

من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
واعتذارا قامته من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه يشتق من فعل الموصوف بزيادة في على الغير
ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء
وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل
اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام عمل بمعنى الماضي ايضا فهو رفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الان او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا
او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول
للتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث فاسم
فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق

كرجيم

كرجيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم
الامن رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق
لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغها
اي صيغ الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجي صيغها
على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه
والظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اي مخالفة كاينة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها
مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشتبه به
وكون عملها للمشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وكل
عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اي جعلها اقساما وبيان كل حكم قسم وسمي كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه
ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجردة عنهما اي عن اللام و الاضافة

فهذه اي الاقسام ستة انها حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة المعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على
الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة
بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التميز اي جعل معمول الصفة تميزا في المعمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع لانهم
يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع
وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة
اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة
فهذه التراكيب ثلثة اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار احتمال معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذه
التراكيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه

بالمفعو

بالمفعول به او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكاينة باللام في
اول تقسيم المسايل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة ست
لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف
التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن الوجه الغلام اذ يحذف فيهما المعمول ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن الالف واللام مثل
الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة

للمعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة شبه
عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع
امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها
بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك
الاقسام البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب
المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره و
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما

وهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على
ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة
بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول
الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعلها
فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة
لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة
بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة
وجها وتثنى اي تلك الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا
وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل
الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير
المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
ما اذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد

الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان
اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه في المثال الاول
الضارب او فاعله نصب شبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف كذلك
مثل الصفة المشبهة المشتق تقول زيد نعمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام
به الفعل او وقع عليه التعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في
قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان كلها والمكان والالات لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام
في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل نيد خل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر خففنا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل

وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع
المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون
تمام حروف الثلاثي مجردا وبعض حروف الرباعي مجردا كلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او
ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى وليس بلون
اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد حمرة وعورا او زائد الحمرة والعور وهذا التعليل
انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على
زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد
افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
هو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على
ان لاحد زيادة فيه على غيره يتوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه

وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري
لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق
بمعنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر
البلادة في الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام
وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسي ولئلا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال
انت انا فمن انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز
اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث
قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منهما افعل التفضيل اشتقاقه مثل فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فقصروا
على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر ... هو اشد
معذورية والوم ... هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل من ذات النحيين واعرف وانكر ويستعمل
اي اسم التفضيل على ثلثة اوجه ... بالاضافة ... على سبيل ... فلا ...

لان

مطلب جـ

لان وضع التفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لاشارة
باللام الى معين تعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما اذا قيل شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا
باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل
من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم
بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا
ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو
المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشيء على غيره ناولى
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم

داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع ولا يجوز
بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثابتة بعينه زيادة مقصودة مطلقة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اي يوضح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز
بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته اي احسن من جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ما سواه
وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه
الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا و
كذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او هند او الهندان او
او الهندات افضل الناس وهذا لانه مشابه افعل من الذي ليس فيه

الا الافراد او لان تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له
نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته بما فيه الالف
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد
فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام
المانع وهو امتزاج من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد
المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في
حكم الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين
باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء واما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في
المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل واما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم
ذلك فاضمروا له الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا

بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما فيه من معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم
يعمل الرفع بالفاعل لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل
لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه
وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يونث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا بحسب ما
هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا او هو
في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار
الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبرا ولا على نفسه اي على
نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك
الاول ويكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر
بعد خبر كان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي منفيا لفضلا
مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء
ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين
عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه
ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط

رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك
المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا للمقيد تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن
معنى التفضيل بالنفي كما سيتضح فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي عن اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زا
يدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد
امابان يساويه وبان يكون دونه في المساواة يابى عنها مقام المدح فرجع المعنى
الى انه حسن في عين الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي
الزيادة لا يلايم للمدح فيفي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجلا مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساوات او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لاينا
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فاستفى المساوات او الزيادة بطريق اولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
نفى المساوات ونفى الزيادة ايض لان الزايد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفا نفى المساوى مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد
ايض فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين جار دون حسن كحل زيد وذلك
كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضى جواز عمل
اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد جايز كما جاز في المثال المذكور قلت فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
للفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات والاصل ففي صورة الاتحاد ضعف
المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعيف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو
عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
فصلوا بين احسن ومعموليه اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل
معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس

معمولا من هذه الحيثية ولا خارج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتداء والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا الاسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم
تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل
بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد
لايخفى كما ذكره وتعقيد ايض مع انهما ليستا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما ورد مسئلة الكحل وبين سرا يطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على
ان التعبير عنها بعبارة غير مختصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التنبيه
الى ما اشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه
الصور عليه فقال وان تقول لك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
باقامة من عين مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور
معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله
كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل
الشئ على نفسه او يستعد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين

عين ٢

زيد ٢

فيكون الكحل ... ان ... بعبارة اخصر منه م

ومراده ... بين ... الحيثية م

التي كانت الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة العين
زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد وتقول معناه رايت عينا مام
كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ
وجدان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره واما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها
فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما
ذكر فامثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت
كعين زيد الى اخره قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت
ليكون مبتديا بما هو مبتدا المماثل وترك موصوفا احسن في المثال وان كانت
المماثلة كاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان
في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه
مررت على وادي السباع ولا ارى * كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية * واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى
عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع للركبان وهو مخصوص براكبي الابل

والتائية

والتائية من اني واتى كالتحية من حيي وحي وهو المكث والتاني او
وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من
رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار
متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتئية
تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر اي اتيانا تئية واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف منه وما في مصدرية وساريا اي ركبا
ساريا مفعوله وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا
في وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها
فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا
بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى

واديا اقل بدر كب ابوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها
الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك وصدرها بتعريفه فقال **الفعل** اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي في نفس ما دل بمعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة لانها
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع
في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل
على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدري وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة للاحظ
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
هنا ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة في
الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها

كما

١٢٥

كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلاثة لوجود الواحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع له ومن خواصه اي
من خواص الفعل دخول قد لانها تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين
وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او للنهي عنه كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل
هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول
قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل وتلحق الا بما له
فاعل والصفات استغنيت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها
وتاء نيت فلا جرم اختصت بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احتراز
عن تاء المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو
تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت الخ
وذلك لان الضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وخط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع

والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم البق واحكم

الماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على

زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان

فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان

فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال

وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض

بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض

منع يلم يضرب وجعه بان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتداء محذوف

اى هو يعنى الماضي مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء

الحركة دون السكون الذى هو الاصل في المبنى فلمشابهته المضارع في وقوعه

موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه

اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبنى على السكون معه نحو

ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة

لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا

عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها

لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم

باحد حروف نابت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوائله

الحروف التي جمعها كلمة نابت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي

وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع

الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على

قوله وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه من

زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم تخصيص باحد معانيه بواسطة

القراين وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه سمي مضارعا لاجل هذا

اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين

ترتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف

الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي

للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب

وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان

او مثنى او مجموعا مذكرا كان ومؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيبة

اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبتين بتاويله ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما

اى غير القسمين المذكورين وهما الواحد المؤنث ومثناه فقوله اي غير

المذكور على البدل ليس من الحال لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنها خرجت

بها عن النكارة الصرفة فهي في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب وهو الاولى

لموافقة السابقة وحروف المضارع مضمومة في الرباعي اي فيما كان ماضيه
على اربعة احرف اصلية كيدحرج او للكنة كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي
فيما سوى ما كان ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما و لا
يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث
لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به
كالجر بالاسم والصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون وللمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ
يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحدة الغائبة
المؤنثة والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب

في المتكلم

في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا
اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف
النون حالتي الجزم والنصب فان فيه النصب تابع للجزم كما ان النصب في
الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا
في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها
نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف
الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم

فاعطي اسبق الاعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد
عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب كما في نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم
وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر
مبتدا محذوف مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب تقديره اسما غير الاعراب تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد
يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل فيه الاسم وانما عدل لما
في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان
ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل
اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جار فيمتنع دخولها على الفعل

لا يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك
اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب به المضارع مثل اريد
ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان
المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد
العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار الدلالة
على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان
ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا
لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي

تناقض لأن لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء وإذن التي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد أي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وإذا كان الفعل المذكور بعدها على ما قبلها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكن أن لا في الاستقبال فإن فقد أحد الشرطين نحو إذن أحسن إليك كقولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو كلاهما كقولك لمن يحدثك أبا إذن أظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال أسلمت إذن تدخل الجنة شرع مثال لا يحتمل إلا الاستقبال فقوله إذن مبتدأ وقوله إذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما أشرنا إليه وقوله مثل إذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فمثل إذن بهذا المثال على طريقة تمثيل أخواتها إلا أنه لما كان انتصابها مشروطا بشرطين أشار إليهما فيما بين المبتدأ والخبر وإذا وقعت أي إذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لأنه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية

أي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع مستقبلا بالنظر إلى ما قبله وإن كان بالنظر إلى زمان التكلم ماضيا أو حالا أو مستقبلا بمعنى كي أي حال كونه بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله وبالنظر إلى زمان التكلم أيضا وكنت سرت حتى أدخل البلد مثال لحتى بمعنى كي أو إلى ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله وأما بالنظر إلى زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضيا أو حالا أو استقبالا وأسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى إلى ولاستقبال ما بعدها فإن أردت بالفعل الذي دخل حتى عليه الحال يعني زمان الحال أي بطريق التحقيق بأن يكون في زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله أو حكاية أي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت أمس حتى أدخل البلد فأدخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كأنك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت فيه ففي زمان الحكاية يكون مرفوعا إذ لا يمكن أن يقدر أن لأنها علم الاستقبال كانت أي حتى عند هذه الإرادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة أن يبتدأ بها كلام مستأنف لا أن يقدر بعدها مبتدأ لكون الفعل صدرا ليكون حتى داخلة على الاسم كما يوهم بعضهم فترفع أي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية أي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وإن فات

الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال
محققا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل ان
اللام من اي كون عند حتى ارادة الحال حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها
لما بعدها عما قبلها في الناقصة لا الخبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع
في الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها الا ان يكون ما بعدها حتى مسببا عما
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري حتى ادخلها فان
معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى
يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول وقوله ايهم عطف
حملا على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته
بعينه لقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز
في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في
وقت حصول كان التامة وعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي تنصب

عن ما بعد
امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى
ادخلها في وقت حصول كان الناقصة
في هذا القول بان لحمل كان
ناقصة لانه ... ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها حتى

للمضارع

للمضارع هي لام التأكيد للنفي بعد النفي لكان لمطابقته مثل وما كان الله ليعذبهم
ومعنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بسبب ان مصدرا بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف
مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم
او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي تنصب
للمضارع بعدها بتقدير ان بعدها لا انتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل بتغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الانشاء او ما في معناه من النفي المسند
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي
لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون
منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث
مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لانه
نفي فعل ويندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت

مال فانفا فامنى وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا
فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعدها فى تأويل المصدر
معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك
منزلى لبنى تميم ولحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون
قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الا
الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل
السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا فاس باقى الامثلة واو التى ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى
او الا والداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان الى داخل فى تمامها
والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى

اى الى ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا فيقدر مضافا اى لالزمنك
الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بناء ويل المصدر
مجرورا او التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة
اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لقصد تقدير ان بعدها تنصب المضارع بها بتقدير ان واذا كان
للمعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او
ثم تشتم فثم ليس من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو
والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد
بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير [illegible] العاطفة
اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصصت
وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم الخ ويرد عليه انه
كان المناسب ذكرها مرتين فى الاجمال ومرة فى التفصيل كساير ما ذكرنا
ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع لام الجحود

من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو اعجبني
جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان تظهر
معها ما نقلت الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل
على الاسم الصريح لم تظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل
كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح فحمل عليها اي بمعنى الى لان المعنى
الاول اغلب التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر ان بعدها ووجب اي اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على
ان لاستكراه اللامين المتواليين وتمثلا لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا
يعلم واعلم ان ان تنصب في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير
تضعيفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي
المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترز عما
استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات

اى

اى ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها
فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان
المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى ومما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما الجزم المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ كان معناه على اي حال و
تقرأ انت انا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قاريين في جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما الجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به
وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة
وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع
ولا بعد لو جعل الضمير راجعا الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها
اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم لما تقول ندم فلان ولم ينفعه
الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها

وجواز حذف الفعل اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها
ان دل عليه نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ويختص
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها فى المتوقع اى ينفى بها
فعل مترقب متوقع ايضا كما ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هى
اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله
وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى
ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب
بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى وضدها اى لا النهى
هى التى يطلب بها ترك الفعل وهو تدخل على جميع انواع المضارع المبنى
للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل
الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازات انما تدخل على شيئين
لجعل الاول سببا والثانى مسببا ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ
سببا لشئ فالمراد بجعلها السببية ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل
ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل

الاول

الاول سببا حقيقيا والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن
للمتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها
لمكان نصر الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
ويسميان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثانى
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرنى ازرك او الاول فقط
مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب فى المضارع لدخول الجازم
وهو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى مضارعا
فالوجهان اى فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف تعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد اته
بالجزم او اتيه بالرفع واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
لفصل الماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون لفظا اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
كقوله ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يكن الفاء
فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى
فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمتك

واما وان لغير قد يخرج عن كلما للحقق الذي لا يستقيم ان يكون لشرط تأثير فيه
كقولك ان اكرمتني فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه والكائن
اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احسن ان يعما اذا كان منفيا لم فانه
مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن لكونه مما يجب فيه الفاء
لعدم تأثير ادوات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء
وتركها لان ادات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما اثرت في الماضي
فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصته بمعنى الاستقبال فترك الفاء
لوجود التأثير من وجه وان لم يكن فيها نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف تغلبوا
الفين ومن عاد فينتقم الله تعالى منه والاي وان لم يكن الجزاء الماضي او
المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض تقديرا
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقط اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط
في كلما فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما او لا او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء
ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر

وفيها

ومنها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية حصته
هذه بالاسمية فروا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال
كونها مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي
مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية
اي سببيته لما تقدم لصح تقدير ان مع المضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما الحصر تقدير ان
بما بعد هذه الاشياء لانها دالة على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب
يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان
المضارع الواقع بعدها لتلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الفائدة
لها قدر ان مع ذلك الفعل وتجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو سبب فائدته دخول
الجنة

تنوين لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماء جو دون
اسلم وجعل يدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة وبحو لا تكفر
تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى ونفى الفعل للمنفى المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع
ذلك عنده واما امتناعه عند الجمهور فلان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه
يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار والعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط
المثبت والوقف فى هذه قوى قد اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد
الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصف
كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من ال يعقوب اى وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى نذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر شعر وقال
لا يبعدهم ارسوا نزاولها * فكل حتف امرء يجرى بمقدار
الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما
وفى الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال
اشتهر فى معنى المصدرى ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين
والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص فى شرحه صيغة
لطلب

يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل كان
عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل ولتضع فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على
صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اى اخر الامر فى الخمسة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو
حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه
وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح
وسقوط النون الاعرابى وحذف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من
المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا لم تعز ولم ترم وذهب الكوفيون الى
انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وحذف ما بقى امر تقول فى تعد عد وفى تضارب
ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن ولم يكن
وليس المضارع رباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل
على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن

حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا
للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج
من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء
التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل
بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من
الاصل ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال ما يكون بعد حرف المضارع
ضمة واضرب مثال ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة
وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل
لا رتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لان همزة
وصل مقطوع عنه كذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم
يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان
اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا

عرب

عُرِّبَ صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير هذا النوع من التعمل لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضم الى الكسرة ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى احساره بعد حصول المقصود
باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء
مثل تعلم وتجوهر وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت ودحرجت
خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون
عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا اعلال
عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى مثل الاصوب
ان يقال معتل العين المنفصل عنه الفاء لئلا يرد عليه مثل عور وصيد
واما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واشكال فى المبنى للفاعل منه
كما ذكروا بتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع
وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها

هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام حال الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر
الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند النحويين وقال بعضهم هو ان
يأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم و
الغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف و
جاء الاشمام الواو انه على ضعف قيل قول وبوع بالاسكان نقل
وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وقلد اي مثل باب
الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في اللغات الثلاث فيهما
وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت ودون استخرج واقيم اذ ليس
من ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما
استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا
أستخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب
ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع
بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا اي كانت

او واوا نحو يساع ويقال ويخاف ويباع ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة
او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من
الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق به الفعل ويتوقف فهمه
عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان
التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب و
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر
غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان و
الغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين
نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو
استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما

غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت الهمزة عليهما زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما افعال الاخر وهي انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدي الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك ايضا كانهم ارادوا بالشك والظن الاشياء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت ويكون تارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار ناشية عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت

زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء فلا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر جائز قليل مع ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تع ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم وعلى قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشي بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو مفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر للمعطى له وللمعطي الفقراء من غير ذكر للمعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد في مثله فائدة بدون المفعولين

بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تجد فيهما نسيا منسيا فلا تقول علمت
وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن
واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين معموليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما
على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
او التأخر وقد نقل الالغاء عند تقديمها نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى
زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها
ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر
وقد يمتنع الغاؤها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد
والمعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها

فيه

في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المصنف عن جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وهو
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
نحو علمت اغلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي
لام الابتداء الداخل على معموليها نحو علمت ازيد عندك ام عمرو مثال
التعليق بالاستفهام وترك مثال الاخيرين للمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في
الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه
تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغيير تلك الصورة بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى
من حيث اللفظ رعاية للاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى رعاية
هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف
الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا

والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يجز
جواز اجتماعهما بمعنى دون الآخر نحو اياك مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا و
اصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد
مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي
ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان
لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان
النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وفي افعال
القلوب فان المفعول فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون
الجملة جاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به و
أُجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني

حملا

حملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى العلمية
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد
كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا
حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاولى هي اما العلم
او الظن حيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض لان لكل واحد
معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وظننت زيدا بمعنى اتهمته اي
اخذته مكانا للتهمة والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت بشخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه
قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت بقولك وجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر
من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت.

لانها لیس بمعنی العلم والظن الافعال الناقصة انما سمیت ناقصة لانها لا تتم
بمرفوعها کالافعال غیر الناقصة ما وضع ای افعال وضعت لتقریر
الفاعل علی صفة ای العمدة فیما وضعت له هذه الافعال هو تقریر الفاعل
علی صفة ولا شک ان هذه الصفة خارجة عن ذلک التقریر الذی هو
فی الموضوع له لان ذلک التقریر نسبة بین الفاعل والصفة وکل من طرفی
خارج عنها فخرج عن هذا الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقریر
الفاعل علیها فکل من الصفة والتقریر عمدة فیما وضعت له لا التقریر وحده
وانما جعلنا التقریر المذکور عمدة الموضوع له فی الافعال الناقصة
لاشتمالها علی معان زائدة علی ذلک التقریر کالزمان فی الکل والانتقال
والدوام والاستمرار فی بعضها ولو جعل الموضوع له مجرد ذلک التقریر
صار مثلا موضوع لتقریر الفاعل علی صفة علی وجه الانتقال الیه فی الزمان
الماضی وکذا کل فعل منها فلا شک ان کل جزء من اجزاء الموضوع له
الی ما هو الموضوع له والصفة خارجة عنه فخرج عنه الافعال التامة
ولا یبعد ان یجعل اللام فی قوله لتقریر الفاعل للغرض لا صلة للوضع
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقریر المذکور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقریر فحسب کما عرفت
وحینئذ ظهر بما ذکرنا ان هذا الحد لا یحتاج الی قید زائد لاخراج الافعال

التامة اصلا وهی ای الافعال الناقصة کان وصار واصبح وامسی واضحی و
ظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفک ومافتئ بالهمزة
وفتی بالیاء ومابرح ومادام ولیس ولم یذکر سیبویه منها سوی کان وصار
ومادام ولیس ثم قال وما کان نحوهن من الفعل مما لا یستغنی عن الخبر والظاهر
انها غیر محصورة وقد تضمن کثیر من الافعال التامة معنی الناقصة کما یقال
تم التسع بهذا عشرة ای صار عشرة تامة ویکمل زید عالما ای صار زید
عالما کاملا وقد جاء فی قولهم ما جاءت حاجتک ناقصة ضمیر ما اسمها وحاجتک
خبرها اما ان یکون ما نافیة وقد جاءت بمعنی کانت وفیها ضمیر المبتدأ
من الغرابة ونحوها ای لم تکن هذه علی قدر ما تحتاج الیه او استفهامیة والضمیر
فی جاءت یعود الیها وانما انث باعتبار خبرها کما فی من کانت امک
ای حاجة صارت حاجتک وجاء ایضا قعدت ناقصة فی قولهم ارهف شفرته حتی
قعدت ای صارت الشفرة کانها حربة ای رمح قصیر وقال الاندلسی لا
یطرد وبعد الموضع الذی استعملها العرب فیه خلافا للفراء بدخل هذه الا
وما کان نحوهن علی الجملة الاسمیة المرکبة من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر
ای لاجل اعطائها الخبر حکم معناها ای معنی هذه الافعال یعنی اثره المترتب
علیه مثل صار زید غنیا فمعنی صار الانتقال وحکم معناه ای اثره المترتب علیه
مثل صار زید غنیا کون الخبر منتقلا الیه فلما دخل علی الجملة الاسمیة

الذي

اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الاستقلال اعطى الخبر هو غني اثر ذلك
الاستقلال وهو كون المعنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه
فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبيهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل
كان زيد قايما فكان تكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي دايما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع
لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو
من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر
اذا لست كان الناس صنفان شامت ۞ وآخر مثن بالذي كنت اصنع
وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون تامة تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكاينة والمقدر
كاين وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زايدة وهي التي وجودها وعدمها
بالمعنى الاصلي كقوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا فكان زايدة لتحسين
اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما
واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد

من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول
وارتد قال الله فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة ۞ وما
فيالك من نعمى تحولن ابوسا ۞ واصبح وامسى واضحى لاقتران الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اضحى زيد قايما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد
بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران وتكون بمعنى صار
نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح
او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الاوقات فتقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار
نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين
نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين
في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال
الثلاثة الاولى وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض اي وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل

واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب ويلحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من
زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة الليلة
الماضية وما فتئ ايض بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر
تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها قسم
على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى من
قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار
فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود
منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع

ما بعدها

ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر
الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار
بقوله ومن ثم اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج
الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام
جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة
تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا احتاج الى وجود كلام مع انها وليس لنفي مضمون الجملة
حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول
ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقدم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان
يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او
تاخرها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم

فقط فينبغي ان يفيد بمثل قولنا اذ لم يمنع مانع عن التقدم وح لا يجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها
اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقدم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة
ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في
حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا
ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لان
جانب الجمهور كما يقتضيه باب الفاعل لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك
الخلاف في غير ما دام لان ادات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان
الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني
على انه لا يجوز زعما انه للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه

والسيرا

والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقدم
معمول الفعل الذي عليه وبين الطايفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص
ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف
فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو
الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب الرجاء المتكلم و
طمعه حصول الخبر له لا للتحقق به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك
جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو
حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشرف الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اي دنو اخذ شروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما
يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى

بمكشه

طمع واشفاق فالطمع فی المحبوب والاشفاق فی المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ
منه مضارع ومجهول وامر ونهی الی غير ذلک من الامثلة وانما لم يتصرف
فی عسی لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فی
الاغلب من معانی الحروف والحروف لا تتصرف فيها
نعول علی احد استعماليه عسی زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
اسم ثم فعل المضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنی الترجی الذی
هو توقع وجود الفعل فی الاستقبال فزيد اسم عسی وان يخرج فی
محل النصب بالخبرية ای عسی زيد الخروج بتقدير مضاف اما فی جانب
الاسم نحو عسی حال زيد الخروج او فی جانب الخبر ای عسی زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر علی الاسم وعلی هذا عسی ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه علی الاسم
وتقدير المضاف تكلف وذلک لان معنی الاصل قارب زيد ان يخرج ای
الخروج ثم نقل الی انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق علی
المفعولية فی صورة الانشاء فهو شبه بالمفعول الذی كان فی صورة
الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسی علی هذا تامة وقال الكوفيون ان
يفعل فی محل الرفع بدلا اما فبدل بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا و

ابهام

ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلک الشئ فی النفس وقال الشارح
الرضی والذی اری ان هذا وجه قريب ونقول علی الاستعمال الاخر
عسی ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو كان منصوبا فی الاستعمال
الاول فاستغنی عن الخبر لاشتمال الاسم علی المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنی فی علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهی فی
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر علی المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب والمجرور ومعنی قرب خروج زيد فهی تامة وههنا
احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسی وفی يخرج
ضمير يعود الی زيد وان يخرج فی محل النصب بانه خبر عسی واخره وهو
ان يجعل ذلک من باب التنازع بين عسی ويخرج فی زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسی وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثانی
كان اسم عسی ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهی علی
هذين الاحتمالين ناقصة وقد حذف ان عن الفعل المضارع
فی الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه
ان كذلک عسی زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم شعر عسی الهم الذی
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانی لعدم مشابهته قولک

ای عسی

عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو
الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره
فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه
من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على
خبر كاد تشبيها لها بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها لها
بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمحصا فلما كان كل واحد منهما
مشابها للاخر اعطى كل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي
على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كساير الافعال في افادة اداة النفي
نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه
اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
واما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد رسيس الهوى بقوله لم اجد فلولا
كان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول
بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه

في وقت ما وقوله فذبحوها يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء
القرب منه في وقت ما ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته
في وقت اخر وعن الثاني فلتخطية بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذو الرمة
في تسليمه تخطيته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة وعرض
عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن
شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كساير الافعال في افادة النفي
مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد
عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد
بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا
يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم تثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه
عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذه وشروعه
في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع

وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
بغير ان نحو طفق زيد يفعل واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
فطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك
مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى وجهه نحو اوشك
زيد ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر
النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغه وعلى كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام
في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره واما الكلام بنقض بنحو قاتله الله
شاعرا ولا اشعر عنه فانه وضع لانشاء التعجب وليس من الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد
بالوضع لانشاء التعجب بحسب بحيث للتعجب غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا
ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الفعل الذي تصدر بكلمة ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تصدر بكلمة
افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يصيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير

عن متصرف فيهما ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتها له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لاشتراك الاشتمال كافعل التفضيل وقد شذ ما اعطاه للطعام وما
امقت الكذب وبني صرح في الفعل المبني للمفعول بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او بلا
مزيد فيه مما فيه لون وعيب مثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه اي
يتوصل بنائهما منه وجعل المشتق مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جاز فيهما على صيغتي التعجب كتقديم
المفعول والجار والمجرور على الفعل وباء حسن اي باء خبر جائز فيهما فقد
لكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب وان المقام يقتضي بيان
الاحكام المختصة بهما فلا يقال زيدا ما احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد
النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا تغير ان كما لا تغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان
تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر الثاني خير انما هو للتاكيد بالثاني
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال

كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان لنا فى الماضى حسن واما دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دايما قبله وما ابتداء اى ما المبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف فى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر
نكرة بمعنى شئ لان الكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه
وما بعدها اى ما بعد ما الخبر نحو ما اشر اهر ذا ناب وموصولة اى ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله احسن شئ
عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو
قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن زيدا وافعل
صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل اى صار ذا لحم
اى مجرورة فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان
المتعجب منه ان يكون مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان يقول على
ما هو القياس فلا يلزم عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا
وبه اى مجرورة مفعول عند الاخفش لا حسن بمعنى صر ذا حسن على
ان يكون همزة النقل للصيرورة والباء للتعدية اى جعل الفعل اللازم متعد

بعسه

سفنه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج فقعة اى فى الفعل الفعل
ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد وزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه
به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا
وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم هى
الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للا
منها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل با
سكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين
عند بنى تميم انما يقصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما
اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى وهى دا
على معين ابتداء وتصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى
الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل

زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة
نحو نعم صاحب الفرس زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او
مميزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اى نعم
شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم
ويكون الصلة بجميعها في فنعما هي نعم الشئ وهي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب
لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح بذلك المصباح
وهو اى المخصوص مبتداء ما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام
لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف هو مثل
نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال فانه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه

الاول

١٧٩

الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اى شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقيا او
ادعائيا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة الهند وبئست المراتان
الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم
المراة هند وبئس المراتان الهندان وبئس النساء الهندات
بتذكير الفعل مثل نعم الجرية وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير
متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع
المخصوص اعني الذين كذبوا مع عدم اتحاده مع الفاعل وهو مثل
القوم وتقريره انما لا يطابق الفاعل المخصوص هنا ولكن تقديره
مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك في قصته
وقوله فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس في افادة الذم

اى مطابقته الفاعل

حقيقة

والشرايط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حبـ

ذا حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشيء اوحب الشيء اذا صار محبوبا

ومن ذا وفاعله اى فاعل الفعل ذا ولا تغير اى حبذا وفاعله

ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى

او جمعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا

المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم

على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى

مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق

مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا

رجلا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا

او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا

هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا

من الفعلية ... والحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص

والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب

من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

اى المدح

وحبذا زيد

الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها

متعقل بالنسبة اليه لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم

عليه او به بلا بدلة في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على

معنى في غيره احتيج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم

يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب

ومنه حروف الجر وضعت للافضاء بفعل او معناه اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى

بالباء صار معناه الايصال والمراد بمعنى الفعل ما يستنبط

منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف

والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما ظاهرا مثل مررت بزيد

او انا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله ونحو وضاقت عليهم الارض بما

رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها

تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى

ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى ذكر

هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها

وفي واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والباء والكاف

باسمائها حيث وجدت خلاف باقي منها ورب وواوها اى الواو التي

تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه

استنبط

فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والسبعة
التي تليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي ان يكون حرفا وفعلا من
للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ لا معنى لابتداء النهاية وقد كثيرا ما يطلقون العادة ويريدون بها
الغرض والمقصود والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة
ما للابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد مفادها في مقابلتها نحو سرت من البصرة
الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه
والتبيين عطف على الابتداء اي وتجئ من للتبيين اي لاظهار المقصود من امر
مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس الذي
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام
المعنى والتبعيض اي وقد تجئ من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب انه مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من

في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر
او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
عنه بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية وهي بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار السوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى
مثله اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه
لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب
على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية
اي لظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي لالصاق
امر الى مجرور الباء هذه كما يرى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد مرور
زيد اي مكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع
سرجه معناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم

ان يكون السرج حال اسراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شىء
اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى الايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص بها لحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى
فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال
ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر
فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو بحسبك زيد
اللام للاختصاص ملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اى لبيان علة شىء نحو ضربته للتاديب وخارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة
نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء

التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق
التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشىء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على
ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عندهم الوجوب وهذا الذى ذكر
من التقليل اصلها ثم تستعمل بمعنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تتعلق به رب فعل ماض لانها
للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات
لوجود القرينة نحو رب رجل كريم اى لقيته وتدخل اى رب على مضمر
لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا ورجلين ورجالا او
امراة او امراتين ونساء خلافا للكوفيين فى مطابقة الضمير للتمييز فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة
المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب

في حكمها نحو وبلدة ليس بها أنيس الا اليعافير والا
العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول
الكلام فلكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله قدر معطوف عليه
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لتصيرها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة
الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله او
غيره فلا يقال وك لافعلن مثل ما يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
لانحطاطها عن رتبة الاصل وهو الباء بخصوصه باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها حذف الفعل وكونها لغير
السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو وتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو
اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من
الحذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله
خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم

بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس
وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول
على المظهر لا يختص باسم الله تعالى نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا
الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء موجود مع الاختصاص وبدونه
لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم اذا كان لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا اقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واقسم السؤال
ما يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد
ويحذف جوابه اي جواب القسم ان اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل
على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو والله قائم و
زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه
والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ ليست
الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء اخر وذلك اما بزواله

عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت سهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه المال العلم او بالزوال وحده نحو اد-
عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه
دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بجعل ذلك بدخول من عليهما نحو من عن
يمني اي من جانب يمني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد
الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استعماله عند بعض ونحوه وقد ترجح في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت حلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك اي كاف مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ
ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبتداء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ
سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه
ان مبتداء مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتداء الى الآن
والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد

بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا والمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا وهو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح
اعتبارهما مبداء لزمان الفعل والمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته
مذ حول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عن ما قبلها فاذا
جررت بها ما بعدها تكون حرفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني
القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب تكون افعالا الحروف المشبهة
بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان
لا يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن
الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت
مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغاتها لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء خلاف الاربعة السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه من اي قسم من

الكلام

اقسام الكلام اذ كل منها دال على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فانه عكسهما اى بعكس ما قبلهما على تقدير انها ان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد من التعلق بشيء آخر ثم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان حرف الاستثناء كذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اى حسن لحوقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجها عن العمل فلا يلزم دخولها على ما لا يصلح للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة معه ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سيما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعوله نحو كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذك في لولا انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اى الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر في ان على تقدير جعلها مع ما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم

مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتداء محذوف الخبر
اى اذا عبوديته للقفاء واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فى كنت ارى على صيغة المجهول بمعنى
اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى
كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاءه ولهازمه اى بطنه لان
من كان لئيما يعظم قفاءه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع ما حواليهما تغليبا
وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الى آخره اى مثل عبد القفا ومثل
شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى مقولاتى يتعين
الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فالمعنى المصدرى
اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اول اقوالى يتعين الفتح لان اول الاقوالى هو المعنى المصدرى
الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول
لذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز

١٧٦

العطف على اسم ان المكسورة من جملة انه فى محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظا اى حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم
وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا هى مكسورة حكما
حيث تكون مع ما عملت فيه مبتداء ونحوه بالجملة فصح ان يرفع المعطوف على
اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسم
بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ولتشترطوا
فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو
قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يحصل قبله لا لفظا ولا
تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف و
المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان تكون العامل فى
رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم

والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخولها عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولذلك اي لكون اسم ان منصوبا في جواز العطف على
محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما
لكن لا يجوز المذكور فانهما يجوزان نحو انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم
ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه كانها لم
تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كانه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف
شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر
ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى
الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها والمبتدأ ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد دونها اي دون
المفتوحة لكونها مع ... مفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق
بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل اي بين الاسم وبينها اي
بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها

وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور
لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل في دخول اللام في لكن على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما
ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناه لان
هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة فيلزم الشدة لكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
... اي ابطال عملها وهو تركه لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجيء اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازمها اما في الالغاء فلفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد
الباب فلان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل
من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل
كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا تفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان

كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وهذا التعميم

اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بنواسخ المبتداء والخبر لا

فى الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه والكوفيين جوزوا

دخولها على غيره واخلها متمسكين بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت

لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة

كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر

والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة

كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه

ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى يكون

اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون

عاملا فى المبتداء والخبر كما كانت فى الاصل فبى لايزال عاملا بخلاف المكسورة فانها

قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل فى اللفظ وان كان اقوى من العمل فى المقدر

لكن دوام العمل فى المقدر بها ودوام العمل فى اللفظ فى وقت دون وقت فلا يلزم منه

بحسب اللفظ ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجملة

لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية و داخلة

فعلها على المبتداء والخبر او غيره واظل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة

اى فى غير ضمير الشان ولكن قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة

نحو قولهم

نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه روايه شاذة غير

معروفة واما فى الضرورة فتجئ فى المضمر فقط قال الشاعر فلو انك فى يوم

الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة

المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف

غير المتصرف مثل قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون

اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو نعلم ان قد

ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة

وبين المصدرية الناصبة ولتكون كالعوض من النون المحذوفة

او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حروف النفى الا لتكون

كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة

والمصدرية فانه يجتمع مع كل منها فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه

ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ

لانه ان كان الفعل الذى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان

للتشبيه اى لانشائه وهى حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان

الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة

واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انساء التشبيه

من او الا لام وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم
الجارة والجارة انما تدخل على المفرد وما هو في الصورة وفتح الهمزة وان كان
المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فيلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها
عن المشابهة لفوات فتحة الاخير كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن
ثدياه حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير
الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر
عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم
الداعي اليه كما كان في ان المخففة ~~ويجوز ان يقال غير~~ ولكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة لكن
مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم نشأ من الكلام
المقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من
الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وتوسطها اي لكن بين
كلامين متغايرين معنى اي متغايرين معنويا والضروري هو المعنوي
ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
مثل زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فيلغى عن العمل لخروجها حال

ان

ان وان المخففتين لانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة
الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاول
اظهر وليت للتمني اي لانشائه وتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المحال
نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت
للتمني فكانه قال اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام والجزء
الثاني منصوب على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير
كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول
اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى كانت
رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة
ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو
او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب ولحن عند ابن [illegible]

ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه يعنى انه واقع مجرورا فى موضع
آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى الغوار بالبا
فيجب ان يحكى فى احوال الثلاث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان يحتمل
ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل الذى بعد الجزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

العطف

حروف العاطفة الحروف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء
وثم وحتى واو بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعد
مفرد نحو جائنى زيد بل عمرو وما جائنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع
اعم من ان يكون مطلقا او مع الترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جائنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو
اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب
فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه
انه لا تعرض للترتيب فيها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب

بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى
مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة
بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى
بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف
من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف
او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل ؤ
كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل دون ابتدائها
الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين
احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما
ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جائنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب
الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء وتعلق
بعد تعلقهم بالانبياء وان كان موت الناس الانبياء بحسب الخارج فى
اثناء ساير الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل لجميع اجزاء الشىء كذلك الانتهاء بالكل بالجزء الاخير يفيد ذلك العموم

نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة تماما يلي الجزء الاخير فان اصل
حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها ولكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها جميعا التبعية للاصل على الفرع بمنزلة
وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها اخرا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم
اعرف في العقل واكثر في الوجود من الجاد المجاه هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر
وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
ان يكون حقيقة او حكما التسهيل ورايض كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل
هذه الحروف للتلبس لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون
ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا السوية ان او في مثل ولا تطع منهم اثما
او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
من وقوع الاحد الامرين في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اى غير مستعملة بدونها اليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة المستوين المستوى
الاول تلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستوين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستوين والآخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا او ان
المستوين هما زيد وعمرو واحدهما وان يلي ام لكن الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختار

والمنقول

والمنقول عن سيبويه ان هذا جايز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح
وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفي الرحمة الشريفة الشريفية انه في وجد بعض النسخ الكاملة المقروءة على المص وعليه
خط هكذا اليها احد المستوين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت
زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص هنا لا يخلو عن
اضطراب والحق النقل عن سيبويه وانه من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان
جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين في كلا او وامامع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان
السؤال ان احدهما الا على التعيين جاءك او لا وقد جاءت في كليهما لاحتمال
الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما بالمشار اليه ثم في الموضعين ام واحد
لكنه لما كان مسما على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل منهما
حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخ عن سماحة ولو اقتصر
على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله
لم يجز وعلق كل حكم بشرط على طريقة اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع

قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراها لابل
وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
فى انها شاء او شئ اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل اهى شاء
واما استفهام كما بقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وحسن يقصد الاضراب
عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه لازم مع اما
اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف
عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جائنى اما زيد واما عمرو ليعلم من
اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جايزة مع او يعنى اذا عطف شئ على اخر
باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جائنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جائنى
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا
لم يمتنع دخول العاطفة عليه لانه يدخل عليه الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا
للعطف يلزم اراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن ذلك
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى
اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخل على اما الثانية لعطف اما
على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما معينا اى لنسبة
الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفى الحكم

الثانى

الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائنى
زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جائنى زيد بل عمرو اى بل جائنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ
لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا امر مسلم
عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جائنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى
ان كلمة بل لصرف حكم النفى من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جائنى عمرو والمعطوف
عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم المنفى عنه يعنى ما جائنى زيد بل عمرو واما
زيد فحكم المسكوت عنه او المجئ منفى عنه ولكن لازم للنفى اى غير مستعمل بدونه
فان كانت يعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فيكون لا لحاما اسوى عن الا
فيكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت فى
عطف الجملة على الجملة فهى بطريق بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات بعد النفى للاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جائنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائنى
زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى حروف التنبيه
وهى الا واما وها تصدر بها الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم
ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها فا

من المفردات على الاسماء الاشارة حتى لا يعقل المخاطب عن الاشارة التي لا يعين
معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء يا**
اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد **وايا وهيا واى**
بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب** وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب ومتصف بزيادة القرب وله كلمة الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط
كالبعد كال القرب **حروف الايجاب نعم وبلى واى** بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب **فنعم مقررة لما سبقها** اي محققة
لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم كان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك الف درهم
وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي **وبلى مختصة بايجاب**
يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام
نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيدا ومقرونا به فهي اذن لنقض النفي

الذي

الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد
بلى قام زيد **واى بعد استفهام اثبات** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكره المص **ويلزمها القسم** اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر الفعل
القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري نقول
اي والله واي وربي واي لعمري **واجل وجير** بالكسر والفتح **وان لتصديق**
وفي بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك لمن قال جاء زيد اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد ولم
اي قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا كما في قول ابن زبير لمن
قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد
الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن
ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب وفي هذين الموضعين خلاف ما ذكره
من كونها لتصديق المخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا

طها الاستقامة وزن الشعر او الحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفا
معاه الا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايت زيدا
وقلت زيادة ان مع ما المصدرية نحو اسطر في ما ان جلس القاضي اى مدة جلوس
وقلت زيادتها الضمع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد لو والقسم للتقدم
عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية
تعطو الى ناظر السلم على بعد برواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما الحرج
احرج بمعنى اذا الحرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا
حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض الحروف الجر
نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما
ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الا
قضيت وشرما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منهما ولا اى كلمة لا تزاد
حال كونها مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك

ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقبل القسم زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم
بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به
يستغنى عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله تعالى في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى
هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها فلا حاجة الى تكرارها
زيادتها فلا حاجة الى تكرارها ومنها التفسير في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني
زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول له اقطع رزقه اى مات وان المخففة التي تجيء
اى تفعل تفسيرا في معنى الفعل نحو العطوف في معنى الفعل نحو الطروف في الط
عن سقف عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول وهى لا تر
في الاكثر الا مفعولا للمقدر اللفظ عن صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى ونا
دينا ان يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا
هو اية فان حرف دال على ان اية تفسير للمفعول به المقدر لكنت وقوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تقول ان اعبدوا الله تفسير للضمير
في به وفي امرت معنى القول وليس بتفسير الثاني كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى الذي
هو مفعول على الظاهر لاوحينا حرفا المصدر المفتوحة المخففة
المفتوحة المشددة فانها وان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة
الفعلية اى يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت

علم الارض ثم رجعت ای رجعها بضم الراء وهو السعید ونحو قولک عجبی
ان رجعت ای خروجک واختصاص ما المصدریة بالفعلیة کما هو عند سیبویه
وجوز غیره بعد الاسمیة بالتشابه الرضی وهو نحو وان کان قلیلا کما فی
نهج البلاغة بقوا فی الدنیا ما بقیت ان المفتوحة المشددة للاسمیة
ای الجملة الاسمیة خاصة الا اذا کفت بما یجوز دخولها الاسمیة والفعلیة ومعنی کونها للاسمیة
انها تعمل فی جزئیها وبعملها ای بان والمفرد الذی هو مصدر خبرها
نحو عجبی انک قائم ای قیامک او ما فی معناه نحو عجبی ان زیدا اخوک ای اخوة زید
فان تعذر قدرت الکون نحو عجبی ان هذا زید ای کونه زیدا حرف التحضیض
هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الکلام لدلالتها علی احد انواع
الکلام فیقصد ربطه من اول الامر علی ان الکلام من ذلک النوع ویلیها الفعل
وفی بعض النسخ ویلزم الفعل لفظا نحو هلا زیدا ضربته وهلا زیدا ضربت
او تقدیرا وهی علی الماضی للتوبیخ واللوم علی ترک الفعل ومعناها فی المضارع
الحض علی الفعل والطلب له فهی فی المضارع بمعنی الامر ولا یکون التحضیض فی الماضی
الذی قد فات الا انها تستعمل کثیرا فی لوم المخاطب علی انه ترک فی الماضی
ما یمکن تدارکه فی المستقبل فکانها من حیث المعنی للتحضیض
علی فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقریب قد سمی بهما لمجیئها لهما فان هذه
الحرف اذا دخلت علی المضارع فلا بد فیها من معنی التحقق ثم انه یضاف

ما الدنیا

بعض

فی بعض المواضع الی هذا المعنی وفی الماضی التقریب من الحال مع التوقع ای یکون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قریب کالقول لمن یتوقع رکوب الامیر قد رکب
ای حصل عن قریب ما کنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فصارت انها
لمعان مجموعة التحقق والتوقع والتقریب وقد یکون مع التحقق التقریب من
غیر توقع کما تقول قد رکب زید لمن لم یتوقع رکوبه وتدخل حینئذ فی المضارع للتقلیل نحو من ما
وحادم وحرف التنفیس السین وسوف ای تنفس الی التحقق فی الاغلب للتقلیل نحو ان
الکذوب قد یصدق وقد یستعمل للتحقق مجردا عن معنی التقلیل نحو قد نری
تقلب وجهک ویجوز الفصل بینها وبین الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد
لعمری بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الکلام لاسعد
ما فی حیزهما لدلالتهما علی احد انواع الکلام کما مر یدخلان علی الاسمیة والفعلیة
تقول فی الاسمیة ازید قائم وفی الفعلیة أقام زید وکذلک هل
تقول فیهما هل زید قائم وهل قام زید الا ان الهمزة یدخل علی کل اسمیة سواء کان الخبر
فیها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل علی اسمیة خبرها فعل نحو هل زید قام الا
علی شذوذ وذلک لان اصلها ان یکون بمعنی قد کما جاءت علی الاصل فی قوله تعالی
هل اتی علی الانسان ای قد اتی فلما کان اصلها قد وهی من لوازم الافعال
فان رات فعلا فی حیزها تذکرت عهودا بالحمی وحنت الی الالف المألوف
وعانقته وان لم تره فی حیزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم

سحرمارو وی دوکت نادیدن به کردیدن میان اعمارشی

نصرفا اي التصرف فيهما باعتبار استعمالهما في مواضع استعمالاتها اكثر من
التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال
الهمزة لانشاء ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل زيدا لان المستفهم عنه في مثل
هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان الاصل اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك
وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف بعدها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه
وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الا
ستفهام عن احد الامرين عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة
ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر
بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك
عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم و
الفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو واما لما ... فان للاستقبال وان دخلت على الماضي
ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على الاستقبال وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو
للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني
وان اكرمتني فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في

الاستقبال

الاستقبال وقع مني اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو
ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع
مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد
حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو
الكثير المتعارف وقد تستعمل لو على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه
لو ههنا مما يدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان
لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر
ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور يكون حينئذ
احد انتفائين معلوما من الآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم ترد ان تقصد ان
تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء

الحى و لها استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شئ
فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لا
كرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام و يلزم كان اى ان ولو.
الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا كقوله نعم وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد من المشركين استجارك
ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
محذوفين تفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا
مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل
الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثم اى من اجل لزوم الفعل بعدها قيل لو المحذوف فعلها انك بالفتح
لا بانك بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع
منطلق اى فى موضع يلتحق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى الخبر ان يكون
الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لم يكن دالا على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى

والفعل

الفعل

والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث المعنى وليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن المتروك
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان
كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذره
اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر ولو انما فى الارض من شجرة اقلام فان
الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى
اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم
وتقدم غير الشرط على الشرط معلق المتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو
محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل
والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك
وان توسط اى القسم من اجزاء الكلام متقدم الشرط عليه او غيره اى تقدم غير
الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تاتنى اتك على المعنى الاول هذا مثال التقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقدم والجواز كليهما على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال الغير
التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان تاتنى والله لاتينك وانما اورد

فيكون النشر باعتبار التقدم على الترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على خلافه

في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشار اشتراط المعنى في الشرط
في اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم وعلى المعنى الاول
هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا لنشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط وجواز الفاء فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف
وباعتبار الثاني على عكس ترتيبه وفي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني احتمال من اعتبار
على عكس ترتيبه بخلاف معنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية
النشر على ترتيب اللف يقتضي تقدم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر تقدم ح
الامكان على تقديري اللفين على نشرهما من حيث هما القسم وتصدير القسم كالملفوظ اي كالقسم
الملفوظ به او مقدره كالملفوظ في صدر الكلام ولزم في الشرط الذي بعد المضي وكان الجواب
للقسم لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب
للقسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
ولئن اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم
لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم اتيانه بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء الشرط يجب فيها واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر كقولك الفاء ح
نحو جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجماله الذي
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال
نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور دالا على احد الضدين على الآخر كقوله تعالى

فاما الذين

١٨٨

فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل المذكورة ههنا غير
مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسيبويه الاول للثاني
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة
في جزائها جزء مما في حيزها اي في حيز فائها او جزء مما لا ان حيز الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك
الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقدم الجزء على الفاء وعدم
تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما صيغة جواز التقدم لا يمتنع تقدمه مطلقا
وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا
مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقدم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف
فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامه مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا
يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار يوم الجمعة منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره اماء
مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلقا وهذا القائل لا يجعل لاما صيغة جواز التقدم اصلا وقيل
المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقدم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمولا للشرط

اي وهو ان يكون المتوسط معمولا للجزاء على تقدير عدم الفاء على الفاء ح
اي وان لم يكن جائز التقدم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
اليها نحو اما اليوم فان زيدا منطلق فان ما
في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فيكون من قبيل القسم ح

للمحذوف والفاصل بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر ومن ان يكون معمولا له
لما في حيزه رفع حكم الامتناع عن الاول ودون الثاني هذا بتقدير الكلام اذا كان ما بعد
اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء
لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل فعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما
يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز
اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف
واما مثل اللهم ما يكون الواسطة بين اما والفاء منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
تكثيرها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول
كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وللقصد منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكونه
كلفظ كلا الذي هو حرف ولما معناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده
لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق
مضمون الجملة كالمقصود بان فلم تخرجه ذلك عن الحرفية ما والتاء تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها تختص بالفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة التانيث للمسند اليه
بالاسم الحقيقي

189 فاعلا كان ومفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على
بناء ما الحقت به وحركة تلك على اعراب ما ولته لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان
اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي غير مجاز اي فانت مخير من الحاق تاء التانيث
وعدمها او هو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والالحاق وهذه المسئلة بعد ما ثبتت
الا انها ذكرت فيما تقدم من انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها احكام
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان و
قاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة
التثنية والجمع غالبا ظاهرة عايد الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست ضمائر
لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هو حروف الحقت بها للدلالة من اول الامر على
احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قال النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذه الابدال ما في بدل الكل
من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين في الاصل
نونه اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بالحدوث
وعروضه لانه المصدر من معنى الحدث وهذا اسم سيبويه المصدر حدثنا ثم هي
الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضر الحركة العارضة مثل عادن الاولى وشبه ما
نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة
جها

فان هذه اواخر تلك الكلمات لا تو ابع حركات اواخرها وانما قال يتبع حركة الآخر لان
المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر
الكلمة والتنوين فان قلت واخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الآخر الحرف الآخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل التنوين الترنم في الفعل لا التأكيد الفعل
ليخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد
بعضها حركة الآخر لفظها لم في الوجود لفظ العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين التمكن وهو ما يدل على المكنية الكلمة اى كون
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناها في غير المنصرف
والسكن وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اى اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما
التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى
مانعا من يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين من رجل بعد التنكير انه دال
جعلت علما للجنس والعوض وهو ما الحق الاسم عوضا عن المضاف اليه بتعاقبهما على آخر الكلم للتمكن
كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها
فلما حذفت الجملة الاسمية للتخصيص الحق بها التنوين عوضا لتلاسق الكلمة بلا قصد و كذلك
حينئذ وساعتئذ وجعلنا بعضهم فوق اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما وعاملها
اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات
فان الالف فيها علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون

فرد

فريد التنوين في آخره للمقابلة وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امراة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين
العلمية والتأنيث ومن الظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان كعرفات ولا تنوين
العوض لعدم مساعدة المعنى والتنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد لانه يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبروا فالحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها
جائز لان واو فيما كان انشاده من اصحاب الغناء لان محل التغني بها انما هو الآخر لئلا يختل
سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مسمعا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت
هذه الحروف حروف الاطلاق الصوت بامتداده بها ولحوق النون بهذه القافية انما
يكون بابدال الحروف الاطلاق به كما في قوله شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت فقد اصابن فروي هذه الباء وحصل باشباع فتحها الالف عند التغني
نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان
او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية
في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركه عند التغني بالفتح او الكسر
والحق بها النون وقيل الجر من والخفض وتسمى هذا القسم من التنوين الغالي

١٩٦

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسبا في حال التنوين عليه والترنم وهو لحوق آخر الابيات والمصاريع ح

انما يلحق القافية المطلقة ح وهي ما كان

وعوض عن الفتح

لان العلو سو البجا وزعن الحد وقد يجاوز الست لحوق هذه التنوين عن
حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم
ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني
فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها
الوضع تسامح وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل
ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الالف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم صفة ٢
نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف
ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة
نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا تلتبس
مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية
والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير
الالف اي غير الالف التثنية نحو اضربان والالف الجمع اي الالف الفاصل بين

نون

نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها
بنون التثنية تختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر
نحو اضربن بالخفيفة واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام التحقيق ٢
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن فتصيب خيرا بناء ٢
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة انما تختص
هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد
الا ما يكون مطلوبا وقلت اي النون التأكيد في النفي فلا يقال زيد ما يضربن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي النون
التأكيد في مثبت القسم اي جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد فلم يحسن ان يؤكد ذكره ٢
والفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد
صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت
القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التأكيد مثل اما تفعلن اي الشرط
المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن اكده ٢
غيره وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء
الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ٢
او لثقل الواو بعد الضمة قبل نون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين

ماذكر ومع الضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء

الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون لشدتها [illegible] عما

ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة [illegible]

او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح [illegible]

يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر [illegible] ضربان و

اضربان نزلة الاستثناء عنه فيقول في المثنى اضربان [illegible] الواحد

واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون [illegible]

ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة

لزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على

غير حده ويجعلها مقتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهي النون

الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو

جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل

مع النونين ما عامل مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما

وعرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الاخر عند الحاق النونين بها

ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر وامّا مع غيرهما على ضربين اما

مع ضمير بارز وهو شان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا او الواحدة المؤنث

نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش

والنون مع ضمير البارز كالكلمة الواحدة المنفصلة نحو اغزن الكفار وارم العدو

وهو

وبمن يثني المنكر الذي يجيء ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة

وبهذه الاسماء الاربعة منقوصا واويا فوك وهو اجوف واوي لانه فوه

اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذا اصله ذوو وامّا اضيف

ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه

الاسماء الستة ابوه رفعا واباه نصبا وابيه جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها

مكبرة اذ مصغرتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيّك ورايت اخيّك ومررت

باخيّك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانّما لم يشترط

بهذين القيد اكتفاء بامثلته مضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم تكن مضافة

اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فتعين ان تكون مضافة

ولكن بغير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء

المضافة اليها ولم يكتف بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها

الى الكاف وانما جعل الاعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر

السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما في

الاحاد وحشة ومنافرة تامة وامّا اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى

والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابل كل اعراب اسما وامّا اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها

المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حروف صالح للاعراب في اخرها او

حين لا غير اسما عاجلا ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها

من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا و
كذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الالف تسقط بالتقاء الساكنين نحو
جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع
نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى المثنى
فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا هو الجمع بالواو والنون قيد خرج
فيه نحو سنون وارضون مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها السبعة وهي
ثلثون الى تسعين والعشرون جمع عشرة والثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق
عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها

ثلاث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي فلا يتم هذه الالفاظ تدل على معاني
معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل
الاعراب المثنى مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما فرعا للاعراب
كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف كان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية الفتحة وكسرة التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان موضعهما المختلفة شرع
في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشير الى تقسيمه اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال
التقدير اي تقدير الاعراب فيما في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع



ظهوره فی لفظه وذلک اذا لم یکن الحرف الذی هو محل الاعراب قابلا للحرکة الاعرابیة
کما فی الاسم المعرب بالحرکة الذی فی آخره الف مقصورة سواء کانت موجودة
فی اللفظ کالعصا بلام التعریف او محذوفة بالتقاء الساکنین کعصا
بالتنوین فان الالف المقصورة فی الصورتین غیر قابلة للحرکة وکما فی الاسم المعرب
بالحرکة المضاف الی یاء المتکلم کغلامی فانه لما اشتغل ما قبل الیاء المتکلم بالکسرة
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان یدخل علیه حرکة اخری بعد دخوله موافقة لها
او مخالفة فما ذهب الیه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فی حال الجر لفظی غیر مرضی مطلقا
ای فی الاحوال الثلث یعنی کون الاعراب تقدیریا فی هذین النوعین من الاسم المعرب
ای انما هو فی جمیع الاحوال غیر مختص ببعضها او استثقل عطف علی تعذر ای تقدر
الاعراب فیما تعذر او فی الاسم الذی استثقل ظهور الاعراب فی لفظه وذلک اذا کان
محل الاعراب قابلا للحرکة الاعرابیة ولکن یکون ظهوره فی اللفظ ثقیلا علی اللسان
کما فی الاسم الذی فی آخره یاء مکسورة ما قبلها سواء کانت محذوفة بالتقاء
الساکنین کقاض او غیر محذوفة کالقاضی رفعا وجرا ای فی حالتی الرفع والجر
لا فی حال النصب لاستثقال الضمة والکسرة علی الیاء دون الفتحة ونحو مسلمی عطف علی
کقاض
قوله کقاض یعنی تقدیر الاعراب للاستثقال قد یکون فی الاعراب بالحرکة وقد یکون
فی الاعراب بالحروف نحو مسلمی بخلاف تقدیر الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحرکة
رفعا یعنی تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی ای انما هو فی حالة الرفع فقط دون النصب والجر

ونحو



